

سلسلة الوعي الحضاري (٣)

الثورة المصرية

نموذجا حضاريا

(١)

أ.د/ نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

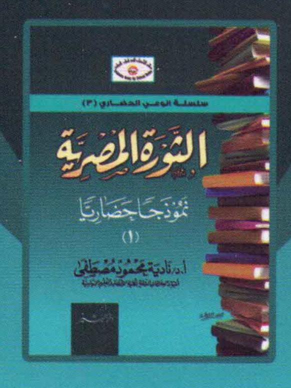


هل افتقدت الثورة فلسفة واضحة ورؤية كلية عما بعد إسقاط النظام؟

هل الحيوية الهائلة علي الأرض لم يكن لها منطلقات فكرية أو نظرية أو مشروع سياسي واضح يفجرها ويحرك مسارها ؟

هل تلك الحيوية التي قدمت رؤي جزئية تلاحمت وتناغمت بتلقائية على الأرض افتقدت فى الوقت نفسه إلى إطار جامع ورؤية كلية ؟

كل هذة التساؤلات وأكثر تجيب عنها الدكتورة / نادية مصطفى فى الثورة المصرية نموذجاً حضارياً



٢٩ أ ش عبد الرحيم صبرى الدقى
37498745- 37498718
www.ccps-egypt.com



دار البشير للثقافة
01062836461 - 01067467492
darelbasheerealla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com



الثورة المصرية: نموذجاً حضارياً

فهل تؤسس «المرحلة الانتقالية» لتغيير حضاري؟

أ.د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس قسم العلوم السياسية

بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

فبراير - مارس ٢٠١١م

دار البشير

للثقافة والعلوم



اسم الكتـــــاب: الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا ج1

التـــــــأليف: أ.د.نادية محمود مصطفى

الصف التصويري: الندي للتجهيزات الفنية

عدد الصفحـــات: 112

عـــدد الطبعات: (الطبعة الثانية 2013)

التوزيع النشـــر : دار البشير للثقافة - مصر

تليفون : 01062836461-01067467492

darelbasheer@hotmail.com

darelbasheeralla@gmail.com

مركز الحضارة للدراسات السياسية

39 أ شارع عبد الرحيم صبرى - الدقي

- الدور الأول فوق الأرضى شقة 3

هاتف وفاكس :

- (02) 37498718 - (02) 37498745 -

01115700570

www.ccps-egypt.com

cenciv@ yahoo.com

الإيداع القانوني : 2013/9330

الترقيـــم الدولي : I.S.B.N.978/977/262/130/9

1434 هـ

2013 م

الفهرس

●●●


بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب

يقدم خبرة وشهادة عن عالم أفكار وأحداث ورموز ومؤسسات مرحلة زاهية من تاريخ مصر، من اندلاع ثورة ٢٥/ ١، مروراً بثمانية الجمع ذات الدلالة الحضارية، جمعة الغضب ٢٨/ ١، جمعة الرحيل ٤/ ٢، جمعة الصمود ١١/ ٢، جمعة النصر ١٨/ ٢، جمعة الخلاص والتطهير ٢٥/ ٢، جمعة الاستمرار ٤/ ٣، جمعة الوحدة الوطنية ١١/ ٣، جمعة الاستفتاء ١٨/ ٣.

وهذه الأسابيع الثمانية منذ اندلاع ثورة الشباب وحتى الاستفتاء على التعديلات، بقدر ما حملت نموذجًا ثوريًا حضاريًا إلى الوجود، بقدر ما كشفت عما يواجه «التغيير الحضاري» المنشود من تحديات وتهديدات، تحتاج للوعي وللتدبر ولبذل الجهد الدؤوب والمستمر والمنظم؛ حتى «لا يسرقوا الثورة».

إن هذا الكتاب يتضمن مشاهد أربعة، تفاعلت من خلالها مع مصر، وهي ليست إلا قراءة ذاتية من منظور حضاري، ولكنها تحدد المنطلقات، وتطرح الأسئلة، وترسم خريطة التحديات، وجميعها تسعى لحفز التفكير والعمل والوعي، وتحتاج جميعها أيضًا لمتابعة منظمة للاختبار والتدبر.

إن الأسابيع والشهور التالية، بعد الاستفتاء وحتى أول انتخابات جديدة لا بد وأن تحمل إجابات عن كثير من الأسئلة المطروحة في هذا الكتاب.



وأتقدم بخالص شكرى وتقديرى لفريق مركز الحضارة للدراسات السياسية، وهم: أ. مدحت ماهر، أ. محمد كمال، أ. شيماء بهاء الدين، أ. سمية عبد المحسن، وأ. راضية عبد الشافى، الذين كان لهم إسهامٌ كبير فى إخراج هذا العمل.

●●●

المشهد الأول

المشهد الثوري من ميدان التحرير.. مشهد حضاري

(١/٢٥ - ٢/١١/ ٢٠١١م)

مع معايشتي لوقائع المشهد الثوري ساعة بساعة، تداعت أمامي مشاهد سابقة ذات دلالات حضارية، أريد أن أبدأ بها قبل أن أسطر كلماتي عن نموذج الثورة كنموذج حضاري بعد أن أدركت المشهد الثوري كمشهد حضاري:

- لقد هرمنا، لقد هرمنا، كلمتان ذرفهما مواطن تونسي خلال الثورة أو بعد رحيل زين العابدين، لاأعرف. ولكن لا تكف وسائل الإعلام عن إذاعتها.

ولكن.. هل هرم هذا الرجل ولم يعد قادرًا على متابعة تنفيذ الثورة؟ أم هرم ليقوم بها؟

إذًا، الشباب مطلوب، ولكنهم ليسوا بمفردهم الأمة، سواء عند الثورة أو في بدايتها.

- نحن نكتب ونقول لمن لا يسمع ولا يفهم: أين مردود ما نفعل كقوى معارضة فكرية وسياسية ومدنية؟ كلمات كنت أقولها للدكتور سيف



الدين عبد الفتاح حين يستحكم بي اليأس، وأنا أرى غي النظام يزداد ولا يستمع لأحد، لدرجة أوصلت بعض كبار الناشطين والمفكرين إلى التساؤل عما سيكسر الحلقة الفارغة وكان رد د. سيف دائمًا: نحن لا نتجه للنظام فقط ولكن للجماعة وللأمة، ونحن نبذر بذور هنا وهناك ولا بد أن يثمر بعضها بإذن الله ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

إذًا، لا يضيع الله -عز وجل- أجر من أحسن عملا، وصدق حديث الفسيلة لرسول الله ﷺ.

- كنا نخطط لعدد من أعداد أمتي في العالم، وضعنا له عنوان «الخطة استراتيجية للإصلاح»، وفي اجتماع مع المستشار طارق البشري لمناقشته استعدادًا لتنفيذه قال: من الذي سيخطط ومن الذي سينفذ، من مناط التخطيط الاستراتيجي وتنفيذه؟ وبعد حوارات معمقة وصلنا إلى أن الإنسان مناط الإصلاح ومناط التغيير، بل مكمن التغيير الحضاري.

- تذكرت خلاصة أساسية من خلاصات ندوة مهمة عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية ٢٠٠٦، لتحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب، وهي أن شعب مصر عليه أن يدفع ثمن الحرية والديمقراطية، وأن كسر الجمود السياسي لن يتحقق إلا إذا تحرك الشارع، ولكن متى؟ وكيف؟

هل خروج الشارع هو خروج الفقراء والمهمشين فقط طلبًا لاحتياجات اقتصادية؟ وماذا سيحدث عندئذ مع ثورة للجياع والفقراء؟ . . ولم يتحدث أحدٌ حينئذ أن الحرية مطلب للجميع، أغنياء وفقراء، وأنه لا حرية بدون عدالة اجتماعية، وأن خروج الفقراء قد لا يكون عنيفًا أو مدمرًا أو انتقاميًا.

- مع هموم الوطن تبتعد الهموم الخاصة، ومن تبدد الغيوم عن أحزان الوطن وظهور بشائر الضوء تنجلي ظلمات الحزن الخاص. فلقد أخرجتني أحداث الثورة من إسار حزني على فقدان زوجي قبل أسبوعين من اندلاعها، أخرجتني إلى مجال عام حي نابض يبعث على التفاؤل من جديد.

إذًا، من الخاص إلى العام مبعث التجديد والإحياء للذات وللأمة..

فلقد تراكمت عليَّ هذه التداعيات الخمس عبر الأيام الأولى من الثورة: روح الشباب ماذا ستنجز؟ بدأت ثورة والعمل الصالح يثمر ولو بعد حين، الإنسان مناط الإصلاح والتغيير، كيف سيفجر الشعب ثورة وما نمطها؟

وعايشتها -الثورة- يومًا بيوم، ولكن عن بُعد، لم أخرج إلا يوم ٩/ ٢ لاجتماع قسم العلوم السياسية؛ ليصدر بيانًا حول الثورة، وكذلك يومي ٨، ١٠/ ٢ في المظاهرتين الحاشدتين اللتين نظمهما أعضاء هيئة تدريس الجامعات المصرية. ودخلت بعد الأولى إلى ميدان التحرير وخجلت من نفسي. . أجئت متفرجة؟ ماذا يمكن أن أفعل بعد كل ما فعل المعتصمون والمتظاهرون كل جمعة؟ فخرجت حالا بعد أن أجريت عدة كلمات مع



بعض المعتصمين، فلقد ازداد خجلي من نفسي وقد هرمت لأتحرك معهم. ولكن هل هرمت لأفكر وأكتب؟ وهل يحتاجون لمزيد من الكتابة والفكر بعد أن بدأوا الحركة الفاعلة؟

فحتى ذلك الحين كنت أختزن حصيلتي كإنسانة وكأستاذ علوم سياسية، من متابعة وقائع الثورة وما كُتب عنها وما نُقل عنها عبر وسائل الإعلام وشهادات مباشرة من زوج ابنتي ومن أبنائي الطَلبة ثوار ميدان التحرير.

ظللت أراكم مخزوني من موقع نحن (خارج ميدان التحرير، الذين لم يذهبوا أبدًا، ولو لزيارة مساندة) وأبناؤنا في قلب ميدان التحرير الذين فجروا الثورة وانضموا إليها في الشارع وبقوا في ميدان التحرير يرفعون المطالب ويدافعون عن الأرض والكرامة والشرف، بل يدافعون عنا جميعًا.

هكذا تفاعلت مع الثورة، عن بعد مكاني وليس روحي أو نفسي. ولأول مرة، عبر خبرتي كأستاذة علوم سياسية، لم أستطع أن أكتب سريعًا عن حدث سياسي مهم عايشته، فلقد كنت أبادر دومًا بالكتابة عما أتفاعل معه حضاريًا؛ حصار غزة والعدوان عليها وحرب لبنان على سبيل المثال.

ولكنني وأنا أعايش الوقائع في بلدي ساعة بساعة، لم أستطع الكتابة. لماذا؟ لم أعرف الإجابة إلا حين بدأت الكتابة المتقطعة المتراكمة منذ يوم ٩/ ٢، ثم تسارعت الكتابة وشعرت بالحيوية بدرجة أكبر حين نزلت لأول مرة إلى ميدان التحرير بعد خلع الرئيس مبارك وإخلاء المعتصمين للميدان، حينها وأنا أمشي على الطرقات التي نام عليها المعتصمون وتناقشوا وتحاوروا

وتضامنوا وصمدوا وقاتلوا واستشهدوا، ثم شهدوا لحظة انتصارهم الكبير في مساء يوم الجمعة ١١/ ٢، حين نزلت ١٦/ ٢ إلى «الميدان» (هكذا أضحى الجميع يطلقون عليه) شعرت بالخزي لأنني لم أكن موجودة، وشعرت باستعجاب أكبر حين بدا لي «الميدان» (شكليًا) كما بدا لي مرارًا وتكرارًا من قبل، فلقد تم إزالة آثار ملحمة الثمانية عشر يومًا!!! لماذا هكذا وبسرعة وبأيدي أبنائنا ذاتهم!!!. كذلك شعرت بالقلق والترقب، وحدثت نفسي بأن الثورة كما بدأت على نحوٍ غير معتاد فهي مستمرة على نحوٍ غير معتاد أيضًا، فلم تعد في ميدان التحرير فقط ولكن عبر كل مصر.

هكذا يصبح للأمكنة والأزمنة دلالاتها الحضارية.

وتسارعت وتيرة الكتابة أكثر حين تسارعت وتيرة تفاعلاتي، ولكن المباشرة هذه المرة وفي مركز الحضارة ١٣ ميدان التحرير، مع مجموعات ممن شاركوا، بأشكالٍ ودرجات مختلفة في ميدان التحرير، ابتداءً من ائتلاف شباب الثورة إلى بعضٍ من شباب الثورة وبعض الناضجين، بل ومن هرموا ولكن ظلوا في الميدان.

هكذا اكتملت حلقات تفاعلي مع الوقائع حين اقتربت من بؤرة الحدث ومن صانعيه، حين تفاعل الوعاء مع محتواه. واكتشفت أنه لم يمكنني الكتابة عما مثله ميدان التحرير دون أن أكون فيه أو معه بدرجة أو بأخرى.

هكذا بدأت بالكتابة ناقلة حصيلة عملي الفكري؛ لفهم وتحليل ما حدث وما سيحدث لعلي أسجل إضافة في إدراك وفهم هذه الظاهرة الثورية



على ضوء منظوري الحضاري، وحتى يصبح فكري وفكر غيري سندًا لحركة الثورة حتى تستكمل تحقيق أهدافها.

إذًا، ماذا بعد التداعيات الذاتية عن هذه المشاهد؟

وماذا بعد هذه الشهادة الذاتية؟ ما المشهد الثوري المقصود؟ ولماذا هو مشهد حضاري؟ وما النموذج الذي يجسده هذا المشهد؟

إن المشهد الثوري المصري: بؤرته ومحوره وجوهره ميدان التحرير ووعاؤه الوطن كله..

وهنا، أقتبس أو أقترب من مقولة شهيرة لطارق البشري: فلسطين وعاؤها القدس، فهل تصبح الثورة في ميدان التحرير وعاءً لكل مصر بعد أن احتضنت مصر كلها الثورة من ميدان التحرير، وبعد أن امتدت الثورة من الميدان إلى كافة أرجاء الوطن، ومن ثم فالمشهد الثوري هو مشهد الثورة في مدن مصر. فلقد مثل ميدان التحرير وجسد كل مصر، كما صبت مصر كامل عافيتها في ميدان التحرير عبر ١٨ يومًا. وهكذا أيضًا يصبح للأمكنة والأزمنة دلالة حضارية.

إذًا، كيف مثل هذا المشهد الثوري مشهدًا حضاريًا؟

إن الثورات بصفة عامة، وفقًا للنماذج التاريخية الشهيرة، وكما قدمتها الأدبيات الفكرية والنَظرية هي نماذج صراعية تتسم بالعنف وإقصاء الآخر غير الثوري، تعكس منظورًا واقعيًا نفعيًا ماديًا استعلائيًا من صميم النموذج المعرفي الوضعي المادي النفعي العلماني.

أما المشهد الثوري المصري، كما سنرى تفصيلا، فهو يختبر كل مفاهيم علم السياسة التقليدية، عن القوة والسلطة والنفوذ والسيادة، ودور القوى والكيانات السياسية والثورة، وعلى نحو تخطى وتجاوز كل ما تم تداوله خلال العقدين السابقين من مراجعات تحت أثر العولمة.

ومن ثم، يقدم المشهد الثوري المصري نموذجًا حضاريًا شارحًا ومختبرًا منظورًا حضاريًا ينطلق من نموذج معرفي إيماني قيمي إنساني، وهذا النموذج الحضاري ذو صيغة كلية شاملة متكاملة وحاضنة بين أبعاده حيث يضفر بين مجموعة من الثنائيات متجاوزًا لكل منها إلى ما هو أرحب: الجزء/ الكل، الداخل/ الخارج، الفرد/ الجماعة، الجماعة/ الدولة، المدني/ السياسي، السياسي/ الاقتصادي، الفكري/ الحركي، الإيمان/ العمل، القيم/ المصالح، الروح/ العقل. .

ويتكون هذا النموذج من شبكة تفاعلات عضوية تعكس نمطًا منتشرًا من السلطة وتعارفًا وحوارًا؛ سعيًا نحو وحدة في إطار التعدد والتنوع (التعارف/ الخلاف، الحوار/ الصدام، التنوع/ التنميط).

ومن ثم، فأركان ومفاصل هذا الحضاري ثلاثة: منظومة قيم، هيكل وبنيان، تفاعلات وعمليات.

كما أن ذلك المنظور يجسد كل المراجعات المعرفية والنظرية والمنهاجية التي تموج بها النظرية الاجتماعية ونظريات العلوم الاجتماعية الحديثة منذ أكثر من عقدين. ولم يكن الوعي الجمعي الأكاديمي بهذه المراجعات قادرًا

على أن يُحدث انقلابًا في منظور التيار السائد في هذه العلوم والذي مازال ينحاز أكثر إلى المنظور الواقعي. فكيف يستطيع واقع الثورة في مصر أن يقدم نموذجًا حيًا على هذا المنظور الحضاري؟ وكيف ستختبر التطورات مصداقيته وصلاحيته في مواجهة المنظور التقليدي؟

إذًا، ما ملامح هذا المشهد الثوري التي تجعله حضاريًا؟ وما النموذج الذي يجسده؟

١- هذا المشهد يمكن إيجازه ابتداءً في الآتي:

(أ) اجتماع الأمة (الجماعة الوطنية) على مساندة الفعل الثوري الذي فجره ونفذه شباب الأمة، وكانت استجابات هذا الشباب للتهديدات وكذلك مبادراتهم وآليات فعلهم الثورية إبداعية، تعكس نموذجًا حركيًا جديدًا في الثورة على نظام شاخ وجمد على أساليب تقليدية صراعية.

(ب) اجتماع الأمة -الجماعة الوطنية- نحو وجهة واحدة وبتوجه مشترك خلق تيارًا رئيسًا وإن تعددت روافده: العمرية، والنوعية، والفئوية، والاجتماعية، والفكرية والأيديولوجية، هذا التيار عبر عن نفسه بأساليب حضارية: إيمانية، إنسانية، سلمية، تعارفية، حوارية، تضامنية، تكافلية، عقلانية، جهادية؛ خدمةً لمنظومة من القيم الدافعة والرافعة: الحرية، الكرامة، والعدالة الاجتماعية، وذلك كأساس لتحقيق المصالح الوطنية، كما يحددها توافق الشعب ورضاه العام.

بعبارة أخيرة، يمثل هذا المشهد لحظة تاريخية كشفت عن المخزون الحضاري الكامن في الأمة، فبعد يأس من ناحية ورهان على جمود الشعب من ناحية أخرى، قامت ثورة شعبية فريدة من نوعها في تاريخ الثورات الكبرى؛ ولذا فهي بإذن الله ستمثل منحى جديدًا في تاريخ الجماعة الوطنية المصرية والأمة العربية والإسلامية بل والعالم أجمع، إذا ما تحقق البناء الجديد الشامل على أسس هذه المنظومة الحضارية الإنسانية الكلية الشاملة التي كشفت عنها الثورة (الخيرية المشروطة).

٢- إن ملامح هذا المشهد الكلي تكونت وتبلورت عبر مراحل تطور الثورة منذ ٢٥/ ١ وحتى خلع الرئيس مبارك ١١/ ٢، ومن خلال عمليات تفاعلية بين الفواعل الرئيسة في المشهد، مر عبرها المشهد بحلقات مفصلية اختبرت ماهية مواقف هذه الأطراف وكشفت عن حقيقتها الصراعية اللاإنسانية الدموية الأنانية لدى فواعل النظام، وعن حقيقتها الحضارية لدى فواعل الثورة، وعن ألطاف الله ونصره ومدده للثوار عند كل بادرة وهن أو شك. ولعلنا لسنا في حاجة للتذكرة بمفاصل تطور الثورة ومراحلها، فهي في قلب وعقل كل مصري، إلا أننا سنحددها على النحو التالي:

- مرحلة(١): من الثلاثاء ٢٥/ ١ إلى جمعة الغضب ٢٨/ ١: مرحلة الشهادة والتمركز في ميدان التحرير ورفع المطالب وحشد مساندة الثوار، وصولا إلى جريمة وخيانة الانفلات الأمني، بل الانهيار للجهاز الأمني هيكليًا ووظيفيًا وأخلاقيًا، وبداية رضوخ مبارك للمطالب (التغيير الوازري

واختيار نائب للرئيس) ولكن في ظل ترويج النظام الشكوك عن مسئولية الثورة عما حاق بالبلاد من انفلات أمني وما يتهددها من ضرر اقتصادي.

- مرحلة(٢): من السبت ٢٩/ ١ إلى الثلاثاء ١/ ٢: اتساع نطاق الثورة في ميدان التحرير وصمودها، وبروز اتساع قاعدتها مع ثلاثاء المليونية الأولى ١/ ٢/ ٢٠١١.

ثم الرضوخ الثاني لمبارك بالإعلان عن عدم ترشحه، والإعلان عن الحوار الوطني من أجل تعديلات دستورية حتى انتهاء فترة رئاسته، على نحوٍ أبرز مناورة النظام والتفافه لكسب الوقت لإجهاض الثورة.

- مرحلة(٣): من الأربعاء ٢/ ٢ إلى جمعة الرحيل ٤/ ٢: من الهجوم على ميدان التحرير (موقعة الجمل) هجومًا بربريًا بالبلطجية المأجورين وبالجمال والخيول وبالمولوتوف والقناصة، وهو الهجوم الذي تم صده بثبات وروح بطولية جهادية فائقة وباستراتيجية دفاع وهجوم إبداعية، إلى تحول القطاعات الرمادية أو المؤيدة لمقترحات مبارك نحو مساندة الثورة بعد مشهد الهجوم البربري على ميدان التحرير وما جسده من أساليب النظام الفاسدة، إلى استماتة عصابة أخرى من عصابات النظام في الدفاع سياسيًا عن بقاء مبارك حتى نهاية ولايته، تحت وهم إجراء إصلاحات دستورية وقانونية، وتحت فزاعة ما أسموه مخاطر الفراغ الدستوري على استقرار البلاد.

- مرحلة(٤): من جمعة الرحيل ٤/ ٢ إلى ثلاثاء المليونية الثانية ٨/ ٢، وصولا إلى جمعة الصمود ١١/ ٢:

عدم تنحي مبارك وتزايد فزاعات النظام الموجهة للرأي العام (تحركات إسرائيل، الاقتصاد، فزاعة الإخوان) على نحو أثار مخاوف بانتكاسة الثورة، وحتى كان اتساع نطاق المظاهرات خارج ميدان التحرير ومن مراكز انطلاق متنوعة دعمًا لصمود الثورة في ميدان التحرير.

فقد كان التأكيد أن ميدان التحرير يمثل مصر كلها. وامتدت هذه المظاهرات الفئوية والنوعية عبر أرجاء العاصمة وفي الأقاليم، واقترن بها امتداد ثوار ميدان التحرير خارجه لمحاصرة مجلسي الشعب والشورى والإذاعة والتليفزيون ووزارة الخارجية، إضافةً إلى التوجه نحو قصر العروبة في مصر الجديدة.

ولم يقابل مبارك هذا الواقع، وفي الخميس ١٠/ ٢ (وبعد سيناريو غامض من التصريحات المتناقضة) إلا بقدر من الرضوخ المتأخر لبعض مطالب الشعب والتي كان يمكن أن يقبل بها من قبل وهي تفويض السلطات إلى نائبه، كاشفًا بذلك عما تبقى من وجه النظام القبيح متحديًا كل هذه الإرادة الشعبية المتنامية، فما كان إلا أن خرجت جموع هادرة من الشعب (ما قُدِّر بنحو ١٦ مليون مصري عبر أرجاء مصر) وكانت ثورة في كل شوارع مصر تساند ثورة مصر من ميدان التحرير.



وفي جمعة الصمود ١١/ ٢، وبعد تخلي الرئيس عن سلطاته، سجد الناس شكرًا وهتفت جموعهم: الله وحده أسقط النظام، مبرزين البعد الإيماني الذي غلف كل أبعاد المشهد الثوري الحضاري وصبغه بصبغته. وتشارك في هذا البعد الجميع: المسلمون والمسيحيون، الإسلاميون وغيرهم ممن لا يلتفتون عادةً إلى الله في فكرهم أو حركتهم السياسية، فلقد بينت وقائع الثورة كيف أن للإيمان مردودات سياسية واجتماعية على أرض الثورة.

٣- وتزداد الدلالات الحضارية في المشهد الثوري وضوحًا وكذلك الحاجة إلى منظور جديد للنظر إلى الثورة، بالاقتراب من تفاصيل المشاهد الفرعية وبعض ملامحها الخاصة بمنظومة القيم والمكونات والعمليات، وذلك على ضوء مجموعة من الأسئلة الكبرى التي شحذت الهمم للحوار والنقاش:

(أ) من قام بالثورة؟ ثورة من؟ ومن يديرها (قيادة الثورة من الشباب وآلياتها وأدواتها في ميدان التحرير وتجاه الوطن: التحديات والاستجابات المتتالية بين النظام والثورة)؟

(ب) أين الأحزاب والقوى السياسية والجيش من الثورة؟

(ج) أين الخارج؟

(أ) ثورة شعب فجرها الشباب: من قام بالثورة، ثورة من؟ من يديرها؟ (القيادة، الفكر، الآليات، الأدوات)

بدأت يوم ٢٥ يناير مظاهرات شباب مصر التي تحولت إلى ثورة للشباب

أولا، إذ فجروها بأساليب إبداعية عصرية، وقدموا مطالب طالما قدمها الشارع المصري ولكنهم قدموها في ثورة غاضبة سرعان ما التف حولها الشعب المصري بكافة فئاته، وخاصةً غير المنتمين حزبيًا أو أيديولوجيًا وهم الغالبية، وكما اندمجت خلالها المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واندمجت خلالها التيارات السياسية والفكرية المتنوعة وطبقات الشعب المصري في مشهدٍ فريد.

ومن ثم، فهي ثورة شعبية ذات طبيعة خاصة فريدة فجرها شباب مصر، وبدأت بآليات جديدة غير تقليدية، وتسارعت ونَمت أيضًا بأساليب غير تقليدية أخرى وعلى نحوٍ غير مسبوق، حيث أمدها الشعب المصري بالزخم.

وتظل ثورة وطنية من داخل مصر وبأبناء مصر ونحو مصلحة مصر.

ومن ثم، فإن اجتزاء الثورة في كونها مجرد ثورة شباب الغضب، هو اجتزاء غير بريء ومخطط له؛ سعيًا لعزل شرارة الثورة عن خزانها، والوقيعة بين الشباب وقوى المساندة والتأييد من الداخل والخارج.

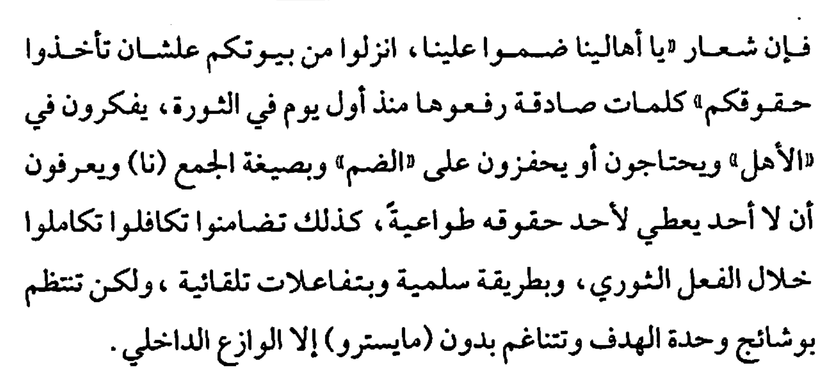
ولكن هل كانت ثورة بلا قيادة؟ ثورة بلا رأس ولا أذرع أو ذراع عسكري؟

هذه أسئلة من المنظور التقليدي تنظر للثورة من منظار تقليدي للثورات عبر التاريخ.

إلا أن وقائع الثورة، كما سمعت عنها وقرأت عنها من أكثر من مصدر وعلى أكثر من مستوى (شباب قاد أو شارك وكبار شاركوا، حوارات إعلامية، شهادات حكماء..)، قدمت لي إجابات أخرى منذ أول أسبوع في الثورة وخاصةً منذ الجمعة ٢٨/ ١، وتراكمت هذه الإجابات عبر أربعة أسابيع حتى تأكدت الرؤية وثبت الموقف. وهذه الإجابات تتمثل في أنها: ثورة لها قيادة غير تقليدية بدأت بحركة من مجموعات من الشباب نسقت وترابطت فيما بينها، رغم اختلاف توجهاتها، وتفاعلت تفاعلا حيًا على الأرض وسط الناس انطلاقًا من آليات العصر الجديدة.

إذًا، هي ثورة ذات عقل جديد وجسد جديد وأذرع جديدة، لا يمكن فهمها إلا من خلال منظور جديد، ثورة فجرها الشباب، من واقع رصدهم ومعايشتهم للجمود الذي أحاط بأهاليهم، ومن ثم فهي لم تكن ثورة على النظام السياسي فقط، ولكن ثورة على ثقافة الجمود والتواكل والخوف التي انخرط فيها الجميع تحت وطأة استبداد النظام وتحت وطأة الجهل والفقر.

إذًا، روح الثورة شابة عاقلة تفكر وتتحرك مؤمنة ثابتة، قادرة على الفعل التشبيكي (الجماعي غير التقليدي)، قهرت الجمود والتواكل والخوف أولا، فاستطاعت أن تتحرك، ثم أن يتجمع حولها الأهل. فالشباب لم ينسوا أنه لا يمكن أن يبقوا بمفردهم، فهم ليسوا نخبة تقليدية جديدة تريد أن تقفز وتسيطر وتزيح من عداها بنفس النمط التقليدي للسلطة وللصراع، ولكنهم أدركوا بوعيٍ أنها ليست ثورتهم بمفردهم ولا يمكن أن تظل هكذا.. ولذا؛



فـإن شـعـار «يا أهالينا ضـمـوا علينا، انزلوا من بيـوتكم علشـان تأخـذوا حـقـوقكم» كلمـات صـادقـة رفـعـوهـا منذ أول يوم في الثـورة، يفكرون في «الأهل» ويحتاجون أو يحفزون على «الضم» وبصيغة الجمع (نا) ويعرفون أن لا أحد يعطي لأحد حقوقه طواعيةً، كذلك تضامنوا تكافلوا تكاملوا خلال الفعل الثوري، وبطريقة سلمية وبتفاعلات تلقائية، ولكن تنتظم بوشائج وحدة الهدف وتتناغم بدون (مايسترو) إلا الوازع الداخلي.

وهكذا، تكاملت حلقات الفاعلية الذاتية (بين الثوار) من ناحية والبينية من ناحيـة أخرى (مع أهلهم ومجتمعهم بكل فئاته) فلقد كانوا من فئات مختلفة أيضًا وليس فئة واحدة، كما توزعت أدوارهم كل لما يسر له: على الشبكة العنكبوتية، أو على الأرض:

إن هذا الوضع يمثل «سلطة جديدة» تنتظم تلقائيًا وبدون قيادة شكلية مع تنوع في الروافد ولكن في تناغم وتراكم في الحركة، وهي إنما تعكس نموذج «لانتشار السلطة»، وهو:

نموذج «السلطة» التي شرحها أ. د. حازم حسني منذ عشر سنوات في مقال رائع له تحت عنوان: «اللقاء بين وثار الحاسب والعلم الاجتماعي عند ملتقى عصر قيصر بعصر المعلومات».

كـمـا أن خـزان الأمـة وبالرغم من كل آفـات الاسـتبـداد التي فككت أوصالها لتتمكن من الفساد والاستمرار، هذا الخزان أخرج ما بقى فيه من

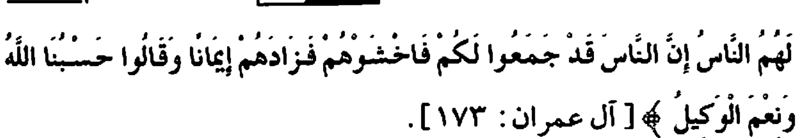


مخزون حضاري لم يتم تبديده انتظارًا لهذه اللحظة التاريخية التي هي تجسيد لسنة من سنن الله من دفع الله الناس بعضهم ببعض، سواء بدأت «الشرارة» من الحكماء أو من فورة الشباب.

هكذا، يجب أن نفهم هذا النموذج -الإيماني العمراني الحضاري- والأهم أن نفهم جانبه الإيماني بالمعنى الواسع. فالإيمان بالحق وبضرورة كسر الظلم وتحرير الإرادة هو إيمان متعدد المرجعيات، وتتوافق على قيمه مختلف المرجعيات، وإن تعددت أساليب تحقيقه، عنفًا أو سلمًا.

ولقد اختار الثوار وحضنهم وخزانهم، وفي أكثر اللحظات حرجًا، ثباتًا وإيمانًا بعدم التراجع أو الفر خوفًا أو هلعًا، اختاروا الثبات والكر على الدوام.

وفي حين انحاز كبار الحكماء -الذين يترسب فيهم الخوف من بطش النظام وسوءاته- إلى درء الخطر عن الشباب وتوخي السلامة والقبول بالتدرجية، فإن روح الشباب الثابتة والمؤمنة لم ترض بديلا عما خرجت من أجله وخرج أهاليهم معهم من أجله. ولهذا؛ فإن الفترة منذ ٢٥/ ١ وحتى ١١/ ٢، كانت نعمة من الله، والحمد لله تبدت خلالها ألطاف الله بالثوار وبخزانهم، نعمة ورحمة ومساندة، كما أن امتداد الفترة تبدى خلاله غي وطغيان وجبروت الفرعون (أنا وما بعدي الطوفان)، مما أفرز اهتزاز أركان نظامه العاتي، ليس أمام قيادة عسكرية أو قوى سياسية ساعية إلى السلطة، ولكن أمام ﴿ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ [الكهف: ١٣] خرجوا من أجل الحق، وثبتوا ولم يخشوهم ﴿ الَّذِينَ قَالَ



لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وبذا، لم ينجح الثوار في إسقاط مبارك فقط، ولكن قبل ذلك نجحوا في إسقاط كل القيم السلبية: قيم الخوف والدعة والسكينة والسكوت عن الظلم توخيًا للسلامة، وكذلك قيم الاختلاف والفرقة والتنابذ بالألقاب والأيديولوجيات، وكذلك قيم تفكك الأسرة والمجتمع وقيم الفساد وعدم النظام وعدم المبادرة..

نعم كسروا أول حلقة في هذه المنظومة من القيم التي عششت في المجتمع وحالت دون إمكانية أي إصلاح أو تغيير حقيقي، لأنها نالت من الإنسان ومن الجمعية، ومن الإيمانية، فما كان يمكن أن تثمر أي خبرة إصلاحية.

وكانت اللحظة التاريخية للثورة وجذوتها (٢٥/ ١ / ٢٠١١) تجسيدًا لهذا المعنى لمنطلقات التغيير. حقيقةً لم يتوافر لها رأس واحدة ولا أذرع عسكرية أو سياسية تقليدية، والحمد لله، ولكن توافر لها انتظام إرادي خفي يفسره البعض بالأسباب، ويفسره المجموع بـ«ألطاف الله» ونصره لمن أخذ بالأسباب وعلى رأسها الإيمان والثبات محيطين بالعمل المنظم الواعي والعملي.

إذا فهمنا هذه الروح، نفهم لماذا فشلت الأساليب التقليدية (الحوار الوطني بين رموز النظام وبين القوى السياسية التقليدية) في الالتفاف على الثورة ووأدها قبل خروج مبارك.

وهذا الفهم لطبيعة الثورة (روحًا وعقلا وحركة) ضروري بدرجة أكبر وعلى درجة أخطر من الحيوية لنعرف: لماذا لم يكن متوقعًا ألا تحقق الثورة أهدافها الكبرى؛ تغيير هياكل النظام، مرة واحدة أو عقب خروج مبارك مباشرةً وبسرعة، حيث إن أركانه الواهية مازالت قائمة تحاول أن تتلاعب بروح الثوار ومخزونهم الحضاري لتوئد هذه الجذوة الجديدة.

لأن هذه الجذوة هي مكمن كل تغيير حقيقي، وأقصد بهذه الجذوة منظومة القيم الدافعة والرافعة، والشارحة.. والتي جسدت (الأمة، الحضارة، الجهاد، ..).

وهذا الفهم ضروري أكثر وأكثر لنعرف أن استمرار الثورة وحتى تحقيق أهدافها العلوية (المتصلة بالهياكل السياسية) لن يتحقق بتغييرات علوية فقط ولكن يحتاج أيضًا إلى تمتين ودعم وتوسيع قاعدة منظومة قيم الثورة بين «أهالينا» لتغيير ثقافة المجتمع نحو نموذج الثورة في مقابل وتضاد مع نموذج «النظام»: أي نحو النموذج الإنساني التعارفي الحواري العمراني في مقابل النموذج الفرعوني الطاغي الإقصائي المادي اللاإنساني، وهو النموذج الذي تنتظم وفق منظومة قيمه العملية الصراعية السياسية «العلوية».

بعبارة أخيرة، فلتكن ثورة بلا قيادة تقليدية، ولكن لتظل ثورة بروح جمعية توافقية تحرث الأرض بأيدي مبادرات أبنائنا، وليستمر هذا الحرث لإعداد أجيال جديدة ذات روح جديدة مهما تنوعت اتجاهاتها السياسية،

وحتى تتشكل هياكل علوية جديدة تستطيع أن تنظم وتفعل العمل السياسي، وفق نفس الروح، حيث إن المدني والسياسي لا ينفصلان وإن كان التمييز بينهما ضروري، لأن لكل دور ولكل احتياج في ظل نمط علاقة رشيدة تقوم على التكامل وتوزيع الأدوار وليس على التضاد والتنافر والاستبدال (تجسيد آخر للرؤية الحضارية: النموذج الإنساني العمراني الحضاري للتغيير في مقابل النموذج الفرعوني).

(ب) النظام والقوى السياسية الحزبية وغير الحزبية: المآل والفرص: الحاجة إلى عقل وفكر وحركة جدد:

إن قوله تعالى: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الحشر: ٢]، وقوله: ﴿لاَّ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً﴾ [الكهف: ٩٣]، تصدق على قوى النظام السياسي (الحزب الديمقراطي، الداخلية، الرئاسة، . .)، والتي جسدت النموذج الفرعوني.

أما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فيصدق على القوى الحزبية المعارضة والإخوان.

لقد تبلورت دلالات طبيعة الثورة على مستوى آخر، وهو المواجهة مع النظام والعلاقة مع القوى السياسية التقليدية.

فلقد تحقق للثورة ابتداءً من الجمعة ٢٨/ ١، وتأكيدًا منذ الأربعاء ٢/ ٢ شرعية سياسية واضحة، بل يرى البعض (د. الغتيت) أنها أيضًا ذات شرعية دستورية.



فالثورة هي ثورة شعبية والشعب صاحب السيادة، وقد استرجعها وعادت إليه السيادة وحافظ على أمن الوطن والمواطنين، حيث أعلن أن هذه ثورة سلمية ولم يلجأ للتخريب والتدمير، ولكن تعرضت البلاد لهذا النوع من التدمير والتخريب جراء ممارسات النظام ضد المظاهرات والمتظاهرين، ثم مع الانسحاب الأمني والمؤامرة الأمنية والسياسية وراء فتح السجون والهجوم على ميدان التحرير.

النظام القائم الذي اهتزت أركانه يوم الجمعة ٢٨/ ١ وفقد تمامًا كل ما كان قد تبقى له من شرعية دستورية وسياسية ٢/ ٢، لم يستجب أبدًا لمطالب الشعب، وظل يناور حفاظًا على ما يُسميه الشرعية الدستورية، مدخلا البلاد كلها في أكذوبة الحوار أو التفاوض في ظل ما أسماه مرحلة انتقالية، مستعملا كل أساليب المناورة، رافضًا أن يقرأ الواقع، بل ساعيًا للالتفاف عليه لضرب الثورة وباسم الحفاظ على الشرعية الدستورية التي لم تتحقق له أبدًا إلا شكلا.

ولذا؛ شتتت فلول النظام الانتباه والقوى السياسية في تدارس ما سمى البدائل الدستورية والسياسية لما أسماه النظام الاستجابة لمطالب المتظاهرين، وأدخل البلاد في أزمة أشد استحكامًا تهدد البلاد بالدخول في دائرة الفوضى.

ويتحمل رأس النظام، مسئولية هذا المسار المتدهور الذي لم يخل في لحظة واحدة من المفردات المعتادة لخطاب الحزب الوطني والحكومة، حيث

القول بأن ما يحدث في البلاد هو مؤامرة خارجية، وتوظيف فزاعة الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي بصفة عامة، وادعاء الحرص بمفرده على أمن ومصلحة البلاد، والتلويح بأن استمّرار استقرار البلاد مرهون ببقائه وببقاء الرئيس، والتلويح بالانهيار الاقتصادي من جراء تداعيات الثورة، ناسين تداعيات الفساد التي تآكلت معه عناصر قدرة وقوة الأمة المادية والمعنوية، وأخيراً التلويح بالتهديدات الخارجية لأمن البلاد.

وهكذا، في الوقت نفسه الذي أخذت الثورة في التصاعد، اتسمت استجابات النظام، بالعنف أولا وبالتآمر ثانيًا، ثم بردود الفعل السياسية البطيئة والشكلية اللاهثة للالتفاف على الثورة؛ أملا في تصفيتها، الأمر الذي أكد شرعية مطالب الثورة ودعّم من التمسك بالمطلب الأول وهو تنحي الرئيس مبارك.

وحين تلاعب النظام بورقة الشرعية الدستورية، التقط الجميع هذه الورقة، ما عدا الثوار في ميدان التحرير الذين ظلوا على صمودهم بل وتصاعدها، ففي حين ظلوا يقولون ارحل، انبرت النخب التقليدية الفكرية والسياسية والحزبية في النقاش حول فرص وخسائر رحيل مبارك في سبتمبر ٢٠١١ أم تنحيه فوراً أم تفويض سلطاته لنائب الرئيس، وحول بدائل التعديل الدستوري أو التغيير الدستوري، وحول الأجندة الزمنية لانتخابات رئاسية وبرلمانية، ناسين أو متناسين أن صوت الثورة ظل ثابتًا «ارحل» حتى فرض نفسه وأكد مصداقية مطلبه. بعبارة أخرى، ظل زخم الثورة هو صانع



الحدث ومحفز تطورات الثورة. فإذا كانت القوى السياسية، الحزبية وغيرها أعلنت مساندتها لمطالب ثورة الشباب، فلقد حاولت أن تكون ذراعها السياسي (التقليدي) الذي تحمل مطالبها ويسعى إلى تنفيذها بالحوار مع النظام، ولكن تفاوتت أوزانها، وتفاوتت مواقفها في بعض الأحيان سواء تجاه مطالب الثورة أو تجاه مناورات النظام السياسي، وهو الأمر الذي حدّ من فاعلية هذه القوى كآلية، ومن مصداقيتها في نظر الشباب.

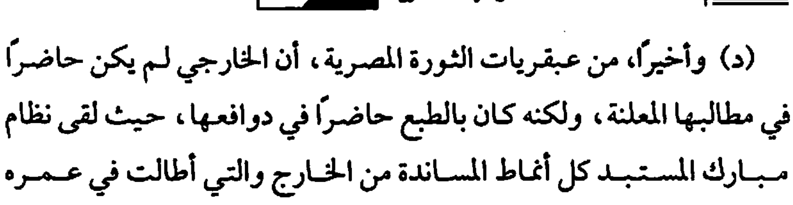
وفي الوقت نفسه، وبقدر ما اندمجت فئات الشعب في الثورة، بقدر ما اختفى ائتلاف القوى المعارضة المنظمة، وهذه القوى حين وقعت في فخ الحوار الوطني أثبتت عدم فهمها لطبيعة ثورة الشباب أو من احتضنهم، فلم تفهم أن هناك نخبًا جديدة تتشكل وروحًا وعقلا تتجاوز الأنماط التقليدية لممارسة السلطة، وتتجاوز الأنماط التقليدية للتشكيلات الحزبية القائمة. وفي حين وقعت هذه القوى في هذا الفخ، فإن القوة السياسية التي فرضت الانتباه إلى ما حاق بسلوكها من تغير، هي(الإخوان المسلمون)، فبدلا من أن تصبح الجماعة فزاعة تشتت الجهود وتفتت الصفوف -كما أراد النظام- ظل الإخوان لآخر لحظة يؤكدون أن الثورة ثورة الشباب وأنهم مجرد فصيل يساند مطالبها، وأن شباب الإخوان يشاركون كغيرهم من شباب مصر، وخلال الحوار الوطني أكد الإخوان عدم ترشحهم لانتخابات رئاسية مقبلة وعدم سعيهم للسلطة بقدر ما يسعون إلى خدمة شعب مصر وثورته وإنجاحها.

ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الجهادي الذي ساند به شباب الإخوان إخوانهم في ثورة مصر فى ميدان التحرير يوم الهجوم البربري على الميدان في ٢/ ٢ ، فلقد تجلت في هذا اليوم لحظة تاريخية عن ماهية توزيع الأدوار وتكاملها (كلٌ لما يُسرِ له) فكان الإبداع الاستراتيجي والتنفيذي للدفاع عن الثورة من ميدان التحرير إبداعًا مشتركًا متكاملا ، سواء من العقول أو السواعد أو الأبدان، بل والأرواح والإيمان ولو من مرجعيات متنوعة: دينية، عقيدية، وطنية . . .

(ج) الجيش: ماذا كان دوره منذ أن قبل أمر الرئيس في ٢٨/ ١، وحتى انسحب الرئيس:

تتعدد التحليلات والمعلومات ولكن تتوافق حول خمسة أمور :

- رفض الجيش ضرب المعتصمين يوم ٣٠/ ١ .
- تواطؤ حين وقف على الحياد السلبي وخاصةً عند المتحف في يوم ٢/ ٢/ ٢٠١١ .
- تزايد التململ داخله والضغط من الداخل، واحتمال تعرضه لضغوط خارجية .
- رهان على استمرار ضغط الشعب ليصل إلى خلع مبارك، بدلا من أن يتدخل الجيش بانقلاب؟ ضغط الجيش على مبارك حتى قبوله التخلي؟
- تأكيده تمسكه بالشرعية التي يريدها الشعب .



(د) وأخيراً، من عبقريات الثورة المصرية، أن الخارجي لم يكن حاضراً في مطالبها المعلنة، ولكنه كان بالطبع حاضراً في دوافعها، حيث لقى نظام مبارك المستبد كل أنماط المساندة من الخارج والتي أطالت في عمره الافتراضي، كما أن سياسات النظام الخارجي كانت من أهم مصادر عدم الرضاء عنه وفقدانه لشرعيته.

الجدير بالملاحظة، أنه كان لهذا الخارج موضعه من مفردات خطاب النظام حين التلاعب بالثورة، ولكنه موضع متناقض. ففي الوقت نفسه الذي رفع فيه النظام ورقة التدخلات الخارجية لتحريك الثورة، فلقد تراوح الاتهام الضمني ما بين اتهام الضغط الأمريكي واتهام المؤامرة الإيرانية وحزب الله، وزاد من التناقض وضوحًا أنه اقترن برفع فزاعة الإخوان المسلمين، فهل من المعقول أن تريد الولايات المتحدة إعطاء فرصة للإخوان، أم أن الخطابات الأمريكية المتأرجحة والمتسمة بالمعايير المزدوجة في الموقف بين النظام والثورة، تلعب لعبتها المعتادة بين الشعب والنظام في الوقت نفسه، وحتى تتضح الصورة؟

فلقد أصاب المشهد الثوري كل النظم الغربية بالارتباك، تلك التي طالما راهنت على النظم في المنطقة حفاظًا على استقرار الأوضاع، وهو الاستقرار الهش المحقق للمصالح الغربية والإسرائيلية بالأساس. كما أن هذه النظم الغربية طالما راهنت على الإصلاح السياسي التدريجي السلمي مستبعدة ثورات الشعوب.



وأخذًا في الاعتبار، غير المعلن حتى الآن عن الأدوار والمواقف الخارجية من الثورة المصرية، وبدون استدعاء نظرية المؤامرة، وتأكيدًا للمنطلقات الوطنية لهذه الثورة، وبالرغم من غياب الخارج من خطابات الثورة حتى ١١/ ٢، فإنه لا يمكن أن تسقط تأثيرات الخارج. ولذا؛ لا بد من بلورة رؤية متكاملة، تستند إلى معلومات وإلى خبرات سابقة على الثورة، ويكفي الآن الإشارة إلى الدلالات الحضارية للبعد الخارجي فيما سيلي من خلاصات.

٤- ومن استقراء مراحل هذا المشهد الكلي أفقيًا ومفاصله رأسيًا، نستطيع أن نستنتج مجموعة من الدلالات الحضارية التالية:

(أ) امتداد المدى الزمني لثورة مصر ميدان التحرير، أفرز الكثير من الدلالات الإيمانية الحضارية: إيمان ولطف من الله، فبالرغم من مصاب الشهادة التي حظى بها عدد كبير من الثوار في أيام الثورة الأولى نتيجة عنف الشرطة المنظم، إلا أنهم استطاعوا تحدي الجهاز الأمني وإرباكه واختراق صفوفه وإجهاده على نحو مثل عاملا من عوامل تفكيكه بسرعة حين صدرت أوامر الخيانة العظمى بالانسحاب.

فالنصر الأول كان في التصدي للجهاز الذي كان يبدو عاتيًا ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١].

ومع كل وهن وشك، كان يتبدى نصر الله ومؤازرته فتتجدد القوة والعزيمة. فكان ثبات وإيمان وصمود الثوار أمام الهجوم البربري في



٢/ ٢ براعة استراتيجية من ناحية، ولكن أيضًا لطف من الله ونصر منه والحمد لله، تأكيدًا لمعنى الإيمان الحضاري الفاعل الذي يأخذ بالأسباب ويتوكل على الله ويُفَعِّل قيم الثبات والصبر والمرابطة في مقابل حسابات موازين القوى التقليدية (التي طغت على عقل وسلوك النظام المستبد وهو يقاوم الثورة).

فيتحقق النصر: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ⑮ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦]، ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

وبعد القبض على وائل غنيم منذ بداية الثورة، وبالرغم من عدم معايشته للثورة التي ساهم في تفجيرها، فإن الإفراج عنه في مرحلة حرجة وحساسة منها -قبل جمعة الصمود بيومين وعند الدعوة إلى المليونية المستمرة- جعل خطابه إلى الناس من التليفزيون عاملا محفزًا لكل من ظل يتردد حتى الآن في الثقة بثورة الشباب.

(ب) بالنظر إلى روافد شباب الثورة وروافد الشعب المصري، وآلياتها وأدواتها وخطاباتها، يمكن استنتاج دلالات حضارية أخرى: (السلمية، الجهادية، العمرانية، التدرجية)- (التعددية، التعارفية، الحوارية، التكاملية)- (التضامنية، التكافلية، التعاونية)، والمؤشرات التالية تبرز هذه الدلالات:



١- العلاقة بين الفكري والتنفيذي والعملي ما قبل الثورة، وخلالها، وما بعد مبارك.

فما قبل الثورة: برامج إعداد متناثرة ومتكاملة ودون تنسيق، صبت جميعها في وعاء الثورة، واستمرت روافدها تحقق تراكم تدريجي، فالشباب تربوا في قنوات رحبة سمحة حوارية، وتجسد ذلك خلال اندلاع الثورة.

٢- روافد متعددة: اجتماعية، مهنية، فكرية، وسياسية.

دوافع موحدة..

أهداف موحدة..

آليات متشابهة: جديدة، غير تقليدية، مبادرة واستجابة وسرعة وعملية في العمل المدني.

٣- إذًا نخبة جديدة، غير حزبية، غير تقليدية، ابتدعت وسائلها وطورتها، تراكمت خبراتها قبل ٢٥/ ٢.

٤- إذًا، الثورة ليست مفاجئة إلا في تلقائية اندلاعها الكثيف، وحماسة الانضمام إليها من روافد أخرى في المجتمع، غير نخبوية وتقليدية.

٥- نخب جديدة، منظومة قيم موحدة، الآليات إبداعية التفت في ميدان التحرير وحققت، عبر تطور أنضجها، ليس هدفها الأول فقط ولكن حرث التربة الراكدة، على نحوٍ يمهد للعمل من أجل تحقيق بقية الأهداف.

٦- تحقيق بقية الأهداف ليس في ظل «ما بعد الثورة» ولكن ما بعد مبارك؛ لأن الثورة تظل روحها سارية ولا بد وأن تتأسس هذه الروح على ضوء: تحديد النموذج، منظومة القيم، البرامج والاستراتيجية.

٧- روح ثورية على صعيد المجالات والقطاعات المختلفة: نخب جديدة.

قيم جديدة..

آليات جديدة..

النخب: المدنية من روافد مختلفة، لا تحكم للأيديولوجية ولكن تصب في رافد واحد لتحقيق المصالح الوطنية.

منظومة القيم: الإنسانية الحضارية والعمرانية في مقابل المادية الصراعية الإقصائية الاستقطابية لصالح فئة واحدة.

الآليات: الإبداعية التي أثمرت قبل وبعد، ولكن في نطاق استراتيجيات تحدد المنطلقات والبرامج وتعي التحديات.

٨- **الأولويات الراهنة على ضوء التحديات:**

- العملية وحدها لا تكفي، ولكن حيوية الفكر والمنطلقات.

- **التحديات:**

من الرومانسية إلى المأسسة.

من التآلف والاندماج إلى الاختلاف.

بقايا النظام القديم.

تدخلات القوى الخارجية.

المطالب الفئوية.

إعادة بناء الأطر السياسية والأمنية.

(المرجعيات: كيف تتفاعل).

- **الأولويات:** على ضوء منظومة القيم الإنسانية العمرانية، ومن أجل منع سرقة الثورة.

- **المجالات:**

- التنظيمات والنقابات والاتحادات:

لملمة شمل، ولكن مأسسة روح الثورة، وتحجيم فلول النظام السابق الاستغلالية.

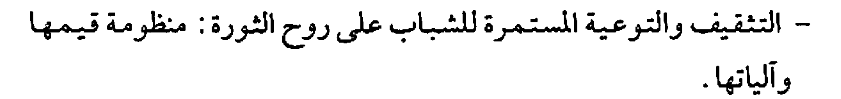
- الاقتصاد:

- سبل دعم المضارين.

- سبل دعم الادخار والاستثمار المحلي.

- سبل دعم الإنتاج المحلي.

- الرأي العام: الخطاب في الإعلام.



- التثقيف والتوعية المستمرة للشباب على روح الثورة: منظومة قيمها وآلياتها.

(ج) وعن الدلالات الحضارية للبعد الخارجي من الثورة، يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- راقبت الشعوب الغربية وقائع الثورة باهتمام كبير، وأبدت قطاعات كبيرة من الرأي العام الغربي تقديراً واحترامًا لنموذج هذه الثورة وما سيكون لها من تأثيرات، إلا أنها مازالت تحرص على دراستها واحتمالات تطورها وكيفية التعامل معها.

- الشعوب العربية والإسلامية لم تكتف بالمراقبة والتأييد، ولكن انتقلت الثورة إلى الجوار الحضاري العربي (اليمن، البحرين، ليبيا، الجزائر، المغرب، بل وفي العراق) بدرجات مختلفة. وكذلك إلى الجوار الحضاري الإسلامي (إيران). والمراقبة الدقيقة تساعد على استكشاف قدر التشابه فيما بين نمط المقاومة والثورة ضد النظم، وفيما بين نمط مقاومة النظم لثورات شعوبها.

- اعتدنا التأريخ للتطورات في عالمنا بتواريخ غيرنا، مثلا نهاية الحرب الباردة، الحادي عشر من سبتمبر، ومما لا شك فيه أننا سنبدأ التاريخ السياسي والاجتماعي لعالمنا بتواريخنا الوطنية والقومية، فنقول ما قبل ثورة ٢٥/ ١ وما بعدها سواء للتاريخ الداخلي أو الإقليمي أو الدولي. وفي ذلك تأكيد لما سبق ونادى به كبار مفكرينا -أمثال طارق البشري

ومحمد عمارة- من التأريخ مثلا بالانتفاضة الأولى والثانية أو الاحتلال الأمريكي للعراق..

وهكذا، ستعود مصر بإذن الله إلى قلب التفاعلات العربية والإسلامية والعالمية؛ استناداً إلى ما حققته ثورتها حتى الآن، وانطلاقًا -بإذن الله- مما ستتابع الثورة تحقيقه من تغيير حضاري بشر به نموذجها خلال الأيام الثمانية عشر الأولى من عمرها، ذلك النموذج الذي استقرأنا خصائصه وحاولنا أن نستنبط ملامحه كنموذج ثوري وحضاري.

وأخيراً، إن فهم المشهد الثوري كمشهد حضاري وتحديد ملامح نموذجه ليس غاية في حد ذاته أو ترفًا علميًا، أو اختباراً لمنظورات، ولكنه ذو حاجة عملية وضرورية لفهم أمور مهمة: كيف يمكن أن تستمر، وتواجه التحديات عبر ما سُمي المرحلة الانتقالية وصولا إلى تحقيق أهدافها كاملة؟ وكيف أن طبيعتها - لخصوصيتها في إنجاح الثورة- لا بد وأن تستمر لتحقيق أهدافها وباستخدام أساليب جديدة أيضًا للاستجابة للتهديدات بعد مبارك.

إذًا، هل المشهد الثوري الثاني (المرحلة الانتقالية) سيدعم من الدلالات الحضارية للأول، وكيف يمكن أن نقرأه؟

الحمد لله

القاهرة، الأحد ٢٠/ ٢/ ٢٠١١م

●●●

المشهد الثاني

المرحلة الانتقالية ومسار التغيير الحضاري كيف تصبح مصر كلها نموذج ميدان التحرير؟

مقدمة: في مفهوم المرحلة الانتقالية: على ضوء الخبرة من جمعة النصر إلى جمعة الخلاص والتطهير (١١/٢- ٢٥/٢/٢٠١١).

يطرح مفهوم الانتقالية عدة أمور كالآتي:

١- الفرص والتحديات، كيف تصبح المرحلة حرثًا حقيقيًا لاجتثاث جذور النظام السابق، في ظل ممارسة ديمقراطية تعددية جديدة (الحوارات في الفضاء العام عبر آليات عدة تتشكل خلالها قوى جديدة ومنظومة قيم جديدة)، أم أنها تواجه التفافًا على الثورة؟ بعبارة أخرى، بعد أن كانت الثورة عملية حضارية نجحت في اجتثاث مبارك ودائرته وهزت أركان نظامه دون أن تسقطه مرة واحدة بضربة قاضية، فهل المشهد الثوري الثاني يؤسس لتغيير حضاري يجتث أركان النظام ومنظومة قيمه أيضًا؟ أم ستختزل الثورة في مجرد تغيير سياسي تقليدي؟

٢- ومن ثم، فإن اختبار معنى الانتقالية ومضمونها وغايتها (ناهيك عن مداها الزمني) يقوم على تحليل أركان أربعة من التحديات:

أولا: التحديات المعرفية والفكرية: نحو تأسيس رؤية كلية للثورة في تيار رئيس جامع.

ثانيًا: التحديات السياسية والمدنية والاقتصادية أمام تحقيق أهداف الثورة: نحو إطار كلي لتحقيق أهداف الثورة وبناء تيار أساس في الجماعة الوطنية.

ثالثًا: نماذج من الحوارات حول مآل الدستوري والسياسي والمدني: كيف يتشكل التوافق العام حول قضايا محددة؟

رابعًا: الخارجي الحاضر الغائب: كيف؟ ولماذا؟

٣- إذًا، قراءة هذا الجانب من هذه المرحلة الانتقالية تبدأ من الرؤية الكلية ومنظومة القيم إلى إطار كلي إلى قطاعات مفصلية وبرامج وآليات تتصل إما بمنظومة القيم أو هيكل النظام الجديد أو عملياته وتفاعلاته.

ولهذا؛ أطلقت على هذه المرحلة المشهد الثوري الثاني؛ لأنه من السابق للأوان أن نتحدث عن «ما بعد الثورة».

إذًا، الرؤية عن المشهد الثوري الثاني تضم مستويات ثلاثة: فكرية واستراتيجية وتنفيذية، وتغطي مجالات زمنية آنية ومتوسطة، انطلاقًا نحو المستقبل.

والغاية من القراءة في هذا المشهد الثوري: هي اختبار قدرة نموذج ميدان التحرير وحاضنته (مصر كلها) على الاستمرار والتدعيم والتوسيع من أجل تحقيق المطالب ليصبح روحًا سارية في مصر كلها محدثًا تغييرًا قيميًا يستند



إليه ويقوم عليه التغيير الهيكلي والبنائي (دستورًا ومؤسسات) لتصبح الثورة منطلقًا لتغيير حضاري شامل، يبدأ من شعب مصر كما بدأت الثورة ولا يكون تغييرًا مفروضًا من أعلى «جامدًا» بلا روح. ومن ثم، فإن قراءتي لهذا المشهد الثوري الثاني لا تنفصل عن قراءتي للمشهد الأول، باعتباره مشهدًا حضاريًا لانفجار الثورة ومسارها وإزاحتها لمبارك، فهل المشهد الثوري الثاني مشهد حضارى أيضًا يؤسس لتغيير حضاري شامل؟

حقيقةً، لا يمكن ادعاء أن خبرة أسبوعين كافية لتقديم تحليل متماسك أو رؤية ذات مصداقية، إلا أن هذه الخبرة تحمل من المؤشرات المهمة التي لا بد من تسجيلها ابتداءً، والعمل على اختبار ما يتصل بها من فروض وجدالات على ضوء الأسابيع التالية وما تحمله من تطورات متلاحقة.

أولا: التحديات الكلية المعرفية والفكرية:

- هل افتقدت الثورة فلسفة واضحة ورؤية كلية عما بعد إسقاط النظام؟
- هل الحيوية الهائلة على الأرض لم يكن لها منطلقات فكرية أو نظرية أو مشروع سياسي واضح يفجرها ويحرك مسارها؟
- هل تلك الحيوية التي قدمت رؤى جزئية تلاحمت وتناغمت بتلقائية على الأرض افتقدت في الوقت نفسه إلى إطار جامع ورؤية كلية؟

إذًا، كـيـف تحـقق هذا الإنجـاز المبـدع دون وجـود هذه النظرية أو الأيديولوجية أو الرؤية الكلية أيًا كان مسمى «الإطار الجامع»، وهل كان يمكن أن يكون لهذا المشهد الثوري الحي النابض الذي جسّد ما بقى من مخزون حضاري كامن للأمة، رؤية جامعة أو نظرية أو . . واحدة على نحوٍ لا يقضي على التنوع والتعدد الذي شارك في الثورة؟

إن الإجابة بنعم عن هذه الأسئلة، تمثل إجابة تقليدية تنظر للثورة من منظور تقليدي درجت عليه دراسة الثورات السابقة، كذلك، فإن الإجابة بلا عن هذه الأسئلة إنما تعكس منظورًا جديدًا جسدته الثورة ذاتها ومثلت اختبارًا حيًا لفرضياته (نعم يمكن، بل لا بد من تحقيق الوحدة في إطار التنوع والتعدد (كما سنرى لاحقًا).

ويحتاج هذا المنظور لبعض الشرح.

وينطلق هذا الشرح ابتداءً من رؤية جماعات من شباب الثورة لموضع الفكري والنظري من تكوينهم وحركتهم، حيث أبرزت هذه الجماعات حين الحديث عن خبرتها اتجاهاتٍ ثلاثة:

١- وجود منطلقات فكرية خلال التراكم التدريجي السابق على الثورة، ولكن بمرونة ودون قوالب جامدة، حيث إن مبادرات العمل المدني والطوعي التي تربى على صعيدها روافد شباب الثورة مثلت مجالا للتفاعل الخصب بين تيارات سياسية متنوعة وشباب بلا لون، وعلى نحوٍ خلق تناغمًا على الأرض بين هذه التيارات وهي تنجز المهام الطوعية



المدنيـة الإنسـانيـة أو وهـي تمارس الحركة السـياسـيـة ، وعلى نحـو جديد خارج صندوق العمل السياسي التقليدي .

٢- عدم الالتفات إلى الفكري العميق أو بمعنى أدق عدم الوعي بوجود أو أهمية أطر فكرية ونظرية في مقابل التركيز على السرعة والعملية والإنجاز في الجزئيات ، ذلك نظرًا للاهتمام الأكبر باستراتيجية الحركة والتنفيذ .

٣- دوافع الثورة ومطالبها وأهدافها جسدت مشتركًا قيميًا فاعلا يحقق مصالح مشتركة ، فالقيم الإيجابية الساعية إليها : حرية ومساواة وإنسانية وكرامة ، وكذلك القيم السلبية التي حفزت الثورة ضدها : الظلم والفساد والاستبداد ، هي قيم دافعة رافعة لتغيير الواقع ولتحقيق مصالح ، فهي ليست مجرد شعارات . ومن ثم ، لا يمكن القول إن روافد الثورة من الشباب لم تكن ذات توجهات فكرية . فكل حركة تعكس فكرًا ولو لم يكن معمقًا نظريًا .

هذا ، وبالنظر إلى هذه الشهادات الثلاث ، وعلى ضوء طبيعة الثورة من واقع مسارها وميكانزمها . . (وكما سبق التوضيح) لا يمكن قبول القول إن الثورة كانت بلا عقل أو رأس يقودها أو بلا أذرع تحقق أهدافها .

فيصدق هذا القول من منظور تقليدي للثورة يبحث عن قوة سياسية تقليدية (حزب ، تيار ، جيش ، طبقة . .) تقود كما حدث في ثورات سابقة ، إلا أنه وحيث إن هذه الثورة تجسد منظورًا جديدًا بل وانقلابًا في المنظور

Paradigm shift ، فوفق هذا الجديد يمكن القول إنه كان لها عقل جمعي وأذرع عدة متنوعة ، تعمل وفق هذا العقل الجمعي على نحوٍ ساعد الثورة على النجاح في مشهدها الأول .

ولكن إذا استقام هذا الوضع ، أي سبق الحركي والعملي والإنجازي على الفكري العميق (بالمعنى التقليدي) خلال المشهد الثوري الأول (٢٥/ ١-١١/ ٢) ، فهل يمكن أن يستقيم خلال المشهد الثوري الثاني (١١/ ٢-)؟ . .

وهل يمكن أن يظل هذا العقل الجمعي الخصيصة الأساسية في هذا المشهد الثاني ، أي خلال مشهد ما سُمي «المرحلة الانتقالية»؟ . أم أن غاية هذه المرحلة يجب أن تكون بناء رضاء وتوافق عام جديد يكون بمثابة الحرث للتربة التقليدية السابقة وحتى تتمكن الجماعة الوطنية من البناء؟

وهذا سؤال يمثل التفكير به أحد أهم ملامح المرحلة الانتقالية ، وترتبط به أسئلة أخرى خاصة «بالتحديات» التي تواجه الثورة بعد أن حققت هدفها الأول ، وتجاهد لتحقيق الأهداف الأخرى .

إن هدف الثورة الكلي وهو إسقاط النظام له وجه آخر ، وهو إعادة بناء النظام ، فإذا كانت عملية إسقاط النظام قد عكست منظومة حركية وقيمية صبغت الثورة بصبغة خاصة ، فهل بناء النظام لا بد وأن يعكس المنظومة نفسها؟ وهل تقدر على ذلك الثورة في مرحلة تحمل تحديات أخرى ، بعضها امتداد لتحديات المشهد الأول وبعضها الآخر جديد؟ وماذا عما سيكون من حركات مضادة للثورة؟



إن تفرد المنظومة القيمية والحركية لنموذج الثورة، يدفع للعمل على تدعميها في المشهد الثاني، وذلك بتقديم رؤية كلية تجسد الحيوية الهائلة على الأرض، من خلال العمل الفكري والفلسفي لبلورة مشروع سياسي للثورة (بنيان وقيم وأدوات النظام السياسي الجديد والمشروع التنموي النهضوي). وذلك من أجل استمرار الثورة بمشروعات وآليات إبداعية جديدة غير تقليدية.

«ويسعى هذا المشروع[1]- لتقديم رؤية كلية (منظومة القيم والمجالات والمعايير)، ويتضمن توصيف الدوافع والأهداف الكلية: الموحدة الجامعة والمبنية على نموذج معرفي إنساني حضاري عمراني. وهنا، يمكن طرح التصور التالي (الناتج عن عمليات عصف ذهني جماعية متراكمة).

فانطلاقًا من طبيعة ثورة الشعب التي فجّرها شباب مصر الواعي الباسل، ومن كونها ثورة الجميع وللجميع، وأنها تستمر بجهد الجميع، وتتجسد فيها سائر عناصر الشخصية المصرية الأصيلة وجذورها القيمية والمعنوية، يجب أن يُستحث السعي إلى إنجاز مشروع نهضوي وتنموي شامل تنتظم فيه سائر قطاعات الشعب وقواه، وبما يتجاوز الثنائيات

(١) جاءت هذه الرؤية في تقرير صاغه أ. مدحت ماهر بعنوان «مشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في ضوء امتداد ثورة ٢٥ يناير» نتاج حلقة عصف ذهني عُقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ١٦/ ٢/ ٢٠١١ أدارتها أ. د. نادية مصطفى، وحضرها عدد من الأساتذة ومنهم: د. حسين القزاز، أ. توفيق غانم، أ. هشام جعفر، إضافة إلى عدد من شباب الثورة والباحثين.



والإقصاءات ويؤسس للوحدة في إطار التنوع والتعدد، ويمهد للفاعلين في المجالات الحياتية المختلفة.

وكما توحدت الدوافع التي فجّرت الثورة، والتي تجسدت في قيم اتفق عليها الجميع من رفض القهر والاستبداد، وضرورة استعادة الكرامة المهدرة، واستعادة مكانة المواطن والوطن، وتجاوز الانتماءات الضيقة الحزبية والطائفية، والأمل في حياة كريمة، يجب أن تستمر هذه الدوافع وهذه الوحدة في سائر قطاعات الحياة المصرية، وأن تفرز ثقافاتها في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

ومن هذا المنطلق، تتجلى ملامح أساسية لمشروع سياسي جمعي وتوحيدي، يجسد خصائص الثورة المصرية، ويشيد بنيانًا اجتماعيًا وسياسيًا غير استقطابي ولا إقصائي، ويخرج بنا من نطاق المشروع السياسي التقليدي الراكد، الذي سيطر على رؤى المجتمع وجوانب حياته بمنظار ضيق ضعيف وخانق، ويتوجه بنا إلى رحاب مشروع سياسي جديد وإبداعي في أهدافه ومنطلقاته وأبعاده وآلياته، ورؤيته للإنسان والعالم، والوطن والمواطن، والسياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة.

يتأسس هذا المشروع الفكري لحياة سياسية مصرية على نظرة جديدة للإنسان، ومنظومة قيم يجب أن توجِّه الحياة السياسية إلى سعادة الإنسان المصري، وتقدم للأمة والعالم نموذجًا متقدمًا وراقيًا في منطلقاته وآلياته؛ سعيًا نحو إصلاح النظام العالمي، والاتجاه به نحو إسعاد البشرية وتحقيق



أحلامها التي لم تكن مستحيلة أو ممتنعة إلا بفعل عوامل الاستبداد والفساد والقهر والتجهيل والعدوان على الكرامة الإنسانية الأصيلة.

هذا المشروع الذي أفرزته ثورة القيم والحرية والعدالة والكرامة، هو مشروع تغيير شعبي بعرض الحياة الإنسانية والسياسية المصرية وطولها؛ ليشمل كافة مجالاتها وميادينها، ويغطي دوائر الاجتماع والاقتصاد والثقافة ويصل فيما بينها بوصال نهضوي شامل، ومن خلال برامج وخطط وأفكار إبداعية تستلهم الروح نفسها التي انطلقت منها ثورة ٢٥ يناير واستمرت تمضي بها حتى هدفها الأول، ولا تزال ماضية بها إلى غاياتها العلا.

هذا المشروع السياسي، ومن ورائه الرؤية الإنسانية والحضارية، تهدف إلى الحفاظ على خط الثورة المصرية، التي قدمت للعالم حتى الآن نموذجًا فريدًا في التغيير والتضحية من أجل الكرامة والحرية، وحتى تظل فعاليات هذه الثورة مستمرة في جوانب الوطن ونفوس المصريين، حتى بعدما ترسو مساراتها ضمن إطار سياسي منتظم، يعبر عن الثورة وكونها نقطة تحول في تاريخ الدولة والمجتمع في مصر والأمة والعالم.

من هذا المنطلق تتأكد الصلة القوية التي تبنيها ثورة ٢٥ يناير بين المشروع السياسي وإعادة بناء الحياة السياسية الجديدة في مصر ومحو سائر سلبياتها، وبين المشروع التنموي والنهضوي الشامل الذي يمضي باتجاه جميع قطاعات المجتمع المصري الرسمية وغير الرسمية، المؤسسية والفردية، وتدفع إلى التغيير فيها، من خلال منظومة القيم التي جسدتها ثورة مصر وشعبها وشبابها.

ومن هنا، يجب تأكيد مبادئ أساسية وحدود لمشروع إعادة بناء المجال السياسي المصري في داخل الحياة السياسية المصرية وطبيعة قواها وعلاقاتها البينية وتفاعلاتها، أو فيما بين المشروع التنموي والنهضوي أو فيما يتعلق بعلاقات مصر مع الأمة والعالم، وسياساتها الخارجية. وسنقتصر في هذا المقام على الداخلي.

فبالنظر إلى إعادة بناء الحياة السياسية في داخل مصر:

يتأسس المجال السياسي المصري الجديد على جملة من المعايير الأساسية التي تمثل امتدادًا لروح الثورة المصرية، وتجسيدًا لمنطلقاتها وقيمها وأهدافها، وهي:

١- العدالة هي القيمة السياسية العليا التي يجب أن تستظل بها جميع فعاليات الحياة السياسية المصرية: بحيث تُقام العدالة ميزانًا حاكمًا لكل القوى والتفاعلات، ولا يُسمح للإنسان بظلم أو اعتداء على الحقوق.

٢- المساواة الأصيلة تفرض عدم التمييز بين أفراد الشعب وقواه وطوائفه وفئاته في الحقوق السياسية والإنسانية على أي أساسٍ غير موضوعي.

٣- تحرير النشاط السياسي البنّاء من كافة القيود غير الضوابط القانونية العامة، ومن كل حَجْر تمارسه الدولة أو قوى مجتمعية ما.

٤- الانطلاق من حق الاختلاف، وأولوية التعدد والتنوع في الرؤى والأفكار والمصالح والاتجاهات السياسية، والاعتراف بحق كل كيان



سياسي، والأفراد، في التعبير عن رؤاهم والدعوة لها، وتمثيل مصالحهم عبر المجال السياسي والعام.

٥- اعتبار تفعيل الحقوق الإنسانية وصيانة الحريات الأساسية للإنسان المصري كاملة غير منقوصة، هو المعيار لجودة وسلامة الحياة السياسية المصرية.

٦- تكريس حقيقة أن المشاركة السياسية والعامة من قبل الأفراد والجماعات في تحديد منطلقات المجتمع وقيمه وأهدافه، واجب قبل أن تكون حقًا للجميع بغض النظر عن أى انتماءات.

٧- تعزيز مكانة الهوية المصرية ذات الروافد الحضارية الممتدة عبر التاريخ، والتي عبرت عنها ثورة الشعب المصري وقيمها، وعدم السماح بمحاولات التلاعب بهذه الهوية أو دعاوى انتفائها، ترويجًا لمشروعات حزبية ضيقة، أو خارجية مفرّقة.

٨- تأكيد الاعتزاز بالمخزون الثقافي الحضاري المصري، القادر على إفراز قيم الحياة السياسية المنشودة، والذي تجسّد في قيم الثورة الشعبية ويجب أن يكون مرجعًا أساسًا للقوى السياسية والمجتمعية والثقافية.

٩- حرص المد الثوري المصري الساعي إلى التجديد والبناء، على عدم الانجراف إلى معارك فكرية وسياسية جانبية، لطالما أهدرت طاقات المجتمع وجهوده، وضرورة تركيز التفاعلات السياسية على ما يحقق النموذج الراقي للشعب المصري، وثورته، ويدفع للأمام المنجزات السياسية والتنموية.

١٠- الحرص على تكاتف وتماسك القوى الصادقة التي أسهمت - والتي تسهم- في التغيير السياسي والإصلاح العام، وضرورة الحذر من محاولات الالتفاف على هذا المدّ أو صرف مساره عن غاياته الحقيقية.

١١- ضرورة الانفتاح على إنجازات سائر التجارب السياسية في العالم شرقه وغربه، والاستفادة من الرؤى والأفكار، والتجارب والآليات التي أثبتت فعاليتها ونجاحها، في ظل الوعي بمستلزمات الاستفادة عبر الحضارات والأمم.

١٢- تطوير النظر إلى المجال العام بوصفه ميدانًا أوسع من المجال السياسي وحدوده، بحيث يتسع النشاط العام والفكر العام في مصر لامتدادات مجالات الحياة المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبحيث تكون الحياة تتويجًا لتفاعلات المشروعات التنموية والنهضوية وموجِّهًا لثمراتها.

١٣- تأكيد الجانب التنموي للسياسة المصرية؛ بحيث تحرص قوى الحياة السياسية على رفاهية الشعب وحفظ كرامته الإنسانية، من خلال مستوى معيشة إنساني، وتأكيد دور كل فرد في المجتمع في المشروع التنموي العام.

١٤- تأكيد العطاء المتبادل بين التماسك والسلام الاجتماعي والسياسات العامة تجاه الأسرة والطفولة والأمومة والشباب، وعناية الدولة بضروريات حياة اجتماعية سليمة واحتياجاتها.

١٥- تأكيد الوصل والتفاعل بين المجال السياسي والمجال الثقافي؛ بحيث تسهم السياسات الرسمية في دعم وتنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين».

إن هذا المشروع وأبعاد هذه الرؤية تحدد ثلاثة مفاصل أساسية:

١- منظومة القيم اللازمة لبناء تيار أساس في الجماعة الوطنية المصرية، وهي المنظومة التي اختبرت الثورة فعاليتها.

٢- النظام السياسي الجديد ومشروع التنمية النهضوي مستويان غير منفصلين لا بد من الاهتمام المتزامن بالعمليات اللازمة لبنائهما: التوجه، السياسات، البرامج.

٣- المبادرات المدنية الجزئية والمتنوعة على جميع المستويات، هي السبيل لتمتين روح الثورة وتدعيمها، وكذلك توسيع نطاقها، إلا أنها لا بد وأن تعي طبيعة الإطار السياسي والاقتصادي المحيط، وتحقق التفاعل بين الجوانب العملية والفكرية.

ثانيًا: التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية: بين المطالب الكلية والمطالب الجزئية وبين المنظومة الكلية وبين القطاعات الجزئية، بين الآني والعاجل والآجل: غايات أداة الثورة للتغيير السريع:

منذ أن نضجت ملامح الثورة ومطالبها في مواجهة النظام القائم، وما إن بدأت خطة التفافه عليها لاحتوائها وتحويلها لمجرد مطالب إصلاحية يقوم

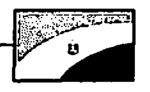
النظام السابق نفسه على إصلاحها تدريجيًا . . ، نجد أنه قد بدأ حوار، أسماه النظام حوارًا وطنيًا، وانزلقت إليه القوى السياسية التقليدية، ولكن ظل ميدان التحرير رافعًا سقف مطالبه إلى الحد الأقصى، رافضًا أي حلول وسط، رافضًا المزاعم بأن هذه الحلول الوسط هي السبيل للحفاظ على أمن البلاد واستقرارها. وكانت المخاوف على الثورة من أن يتم الالتفاف عليها وإجهاضها أو تغيير مسارها.

ومنذ هذه اللحظة التاريخية -قبل رحيل مبارك- تبلورت محاور للحوار، فيما بين روافد الثورة وبين القوى المساندة لها من ناحية، وبينها وبين مؤسسات النظام من ناحية أخرى.

وهذه المحاور تمثل: الإطار الكلي السياسي (الرئيس، البرلمان، الطوارئ، الفساد) والإطار الدستوري والقطاعات المفصلية (الإعلام، الأمن، القضاء، قطاع الأعمال).

كما بدأ في الأسبوع الأخير قبل خلع الرئيس مبارك اتساع نطاق الثورة من ميدان التحرير إلى كل شوارع القاهرة وأرجاء مصر، وبمشاركة كل الهيئات والمؤسسات النوعية، ولم تكن التحركات النوعية في هذه المرحلة إلا مساندةً لمطالب الثورة الشعبية.

وكان من الممكن خلال الأسبوعين الأولين من الثورة تبين ملامح إطار عام للحوارات السياسية والدستورية والاجتماعية.



ومن أهم اللحظات التي شاركت فيها فكريًا لدعم الثورة تلك التي تبلورت نتاج اجتماع قسم العلوم السياسية ١٠ يناير ٢٠١١، والتي تجسدت في بيان القسم الذي حدد مجموعة مبادئ:

١- العلاقة بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة، سواء كمبرر لاندلاعها أو لإدارة مسارها أو لتحمل نتائجها. فالثورة لم تطالب بتغيير النظام السياسي فقط، وإنما طالبت كذلك بحقوق اجتماعية واقتصادية. كما أن التمسك بأهداف الثورة يتطلب تحمل كل تكلفتها، فلكل ثورة ضريبة ولكل تغيير ثمن.

٢- إعطاء الأولوية للأطر الكلية لمطالب الثورة، دون الوقوع في فخ المصالح والمطالب الفئوية، فهي مدخل من مداخل تفكيك الصمود لطالما درج النظام على توظيفه.

٣- العلاقة بين الأبعاد السياسية والدستورية في اندلاع الثورة وما تلاها من تداعيات، فلا يمكن الالتفاف على الثورة التي حققت شرعية سياسية باسم الحفاظ على شرعية دستورية لنظام سقطت عنه كل مسوغات الشرعية.

٤- لا يمكن الاكتفاء بإصلاح نظام فاسد ومستبد تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار وعدم تعريض البلاد لتحديات اقتصادية، خاصةً ضد طبقات الشعب الأقل حظًا في موارد البلاد. فهذه إحدى أوراق لعب النظام القائم بالعقول والقلوب سعيًا وراء الاستمرار.

٥- لا يتم إصلاح/ تغيير نظام بعد ثورة شعبية عليه من خلال مؤسسات ذات النظام ورموزه، فالثورات الشعبية تستعيد سيادة الشعب من هذه الرموز والمؤسسات التي استبدت بالشعب وسلبته سلطاته.

٦- النظام السياسي ليس رئيسًا فقط- وإنما دستور وأحزاب ومؤسسات وقيادات- ومن ثم فإن التغيير السياسي المطلوب لا يتحقق برحيل الرئيس فقط، ولكن بتغيير في الدستور وما يرتبط به من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، استجابةً للواقع الذي فرضته الثورة على الأرض، وهو الأمر الذي يحقق للثورة شرعية دستورية تدعم من شرعيتها السياسية.

٧- الفترات الانتقالية في تاريخ الثورات ذات وظيفة عضوية، ومن ثم فإن إجراءات الفترة الانتقالية لا بد وأن تحرث الأرض لإعداد التغييرات المطلوبة في النظام.

٨- السلمية في الثورات الشعبية ليست خيارًا مضمون الاستمرارية. فإذا كانت الثورة المصرية الشعبية قد بدأت ولا تزال سلمية، فإنه من غير المقبول استمرار هجوم النظام عليها بأساليب شتى، أمنية وسياسية.

٩- الجيش في الديموقراطيات لا بد وأن يتسم بالحياد التام وحماية مصالح الوطن. ولقد لعب الجيش دورًا في حماية الثورة وشرعيتها السياسية حتى الآن، والمطلوب أن يستمر هذا الدور الوطني حتى تتأكد الشرعية الدستورية الجديدة.

١٠- الاعتزاز بالدور الوطني المسئول الذي تلعبه المؤسسة العسكرية منذ تدخلها في الأزمة وحتى توليها زمام الأمور -ونعبر عن ثقتنا في التزامها بحماية مكتسبات الوطن.

١١- الإفراج الفوري عن كل المعتقلين السياسيين، وعدم ملاحقة أي من المتظاهرين.

١٢- إلغاء قانون الطوارئ.

١٣- الإسراع بالإعلان عن الخطة الزمنية لتنفيذ المطالب الشعبية المشروعة.

١٤- تأكيد الشفافية -كمبدأ وممارسة- في محاسبة المتورطين في قضايا: الفساد والتعذيب والانفلات الأمني.

١٥- تأكيد التزام الجيش أنه ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها المواطنون.

ومازالت هذه المبادئ -بعد رحيل مبارك- وحتى الآن (٢٥/ ٢/ ٢٠١١) تمثل إطارًا يمكن التمييز على ضوئه بين اتجاهات الحوار، حول كيفية استكمال الثورة وتدعيمها وتوسيعها، وذلك في ظل طبيعة هذه المرحلة الانتقالية (كما سبق التوضيح).

حيث لم ترفع الثورة أيديولوجية واحدة، ولم يكن لها ذراع واحدة لفرض تحقيق مطالبها بصورة جذرية كما حدث عادةً في الأنماط التقليدية للثورات، ولعل هذا هو مناط قوة الثورة المصرية، ولعله أيضًا يكون مكمن الخطر من الالتفاف عليها وتغيير مسارها (لصالح من؟؟).

مكمن القوة، لأنها يجب ألا تستبدل قوة بقوة فرضًا وقسرًا من أعلى في ظل زخم الثورة وضغوط الحاجة إلى تطهير النظام، وحتى لا تتحول الثورة إلى عملية حشد وتعبئة وحماسة ثورية بلا رؤية، فنجهض فرص البناء الديمقراطي الجديد (الحرية والعدالة الاجتماعية وهوية الدولة). ومن ثم، فمكمن القوة أيضًا أن يتم التغيير من خلال حوار مفتوح أيضًا لعله يقود إلى توافق ورضاء عام حر حول أركان هذا النظام، ومن قبل ذلك حول منظومة قيمه وحتى لا نقع في أخطاء لحظات تاريخية سابقة انفردت فيها قوة واحدة فارضة توجهها وقراراتها على الجميع أولا في ظل حديث العهد البائد مع عبد الناصر الذي ضحى بالديمقراطية من أجل عدالة اجتماعية زائفة بلا جذور، . ثم السادات باسم ثورة التصحيح والذي ضحى بالعدالة الاجتماعية من أجل تعددية زائفة وانفتاح زائف سرعان ما كرس ديكتاتورية حزب واحد واستقطاب بينه وبين الإخوان وعطل مشروع التنمية، ثم تلاعب نظام مبارك بكل هذا من أجل الاستمرار والتوريث في ظل فساد اقتران السلطة بالثروة.

ولكن يظل أيضًا مكمن الخطر هو أن يحدث خلال التغيير الناضج والممتد المأمول، التفاف على الثورة بحركات مضادة من فلول النظام السابق.

وإذا كانت الثورة قد وعت بتلقائية شديدة، بل وجسدت على الأرض ولمدة ١٨ يومًا (كما سبق التوضيح عند شرح حضارية المشهد الثوري الأول) نموذجًا توافقيًا إنسانيًا حضاريًا عمرانيًا، فهل المشهد الثوري الثاني، وفق



ميكانيزماته يؤشر حتى الآن إلى إمكانية استمرار النموذج نفسه؟ وما فرص استمرار هذا النموذج (الذي أصّل مشروع ملامح نظام جديد ورؤية كلية عنه)؟ وما التحديات التي تواجهه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال، وتفعيلا لتحديدنا الإجرائي لمفهوم المرحلة الانتقالية (المشهد الثوري الثاني) تفترض أمرين: من ناحية، أن ننظم التحليل وعرض الرؤية عن التحديات في مشاهد فرعية، مع الحرص على استكشاف خيطها الناظم، مع التركيز على ما يقدمه كل منها من فرص ومخاطر أمام تحقيق غاية هذه المرحلة. ومن ناحية ثانية، السؤال حول المدى الزمني لهذه المرحلة. وهو بدوره يفرض تمييز التفكير بين ما هو آني، وما هو عاجل، وما هو آجل، ولكن في شكل منظومة تكاملية. ومن ثم، فإنه لا بد من التدبر في التحديات على كل مستوى من المستويات الزمانية، وعلى نحوٍ يساعد في ترتيب الأولويات في كل مدى. إذًا، ما جوهر هذه التحديات؟ وما مجالاتها؟

وهذه المشاهد الفرعية تنقسم كالآتي:

١ - الجيش: قيادة التغييرات: من الترحيب به إلى الشكوك إلى بناء الثقة. .

٢- الوزارة: رئيس مجلس الوزراء والوزراء: الشرعية والمكونات وطبيعة الدور.

- رئيس وزراء عينه مبارك وحلف له اليمين؟

- تسيير أعمال، أم وظيفة ثورية عضوية، أم التفاف على الثورة: تعديلان في الوزارة نفسها بعد مبارك. ما الدلالة؟



- بين سرعة محاكمة رموز الفساد والنظام وبين التباطؤ.

- بين إعادة الأمن والاستقرار استعداداً للتغيير السياسي، وبين فقدان البوصلة للتمييز بين ما هو آني وآجل، والعجز عن إعلان خريطة واضحة لاحتياجات البلاد العاجلة اللازم تأمينها.

٣- قطاعات مفصلية:

أ- جهاز الأمن: بين إبراء الذمة وإعادة الثقة مع الشعب؛ أين المحاسبة والعقاب؟

ب- جهاز الإعلام الرسمي وغير الرسمي: من التعتيم إلى المتحولين، بين الاتهامات للنظام السابق وبين الرؤى عن كيفية إعادة البناء؟

ج- الجامعات: الفضاء الجامع للشباب: بين مصداقية الرأي والفكر الحر وبين قفز المتحولين وخطورة الكامنين من قيادات لجنة السياسات في الحزب الوطني ومستشاري أمناء الحزب ومستشاري وزراء الثروة وخادمي التوريث.

د- رجال الأعمال: أين صوتهم وجمعياتهم؟

- مؤسسات عمالية ونوعية ونقابية (الحركات الفئوية: لماذا؟ وإلى أين؟)

- قوى النظام السابق: الحزب الوطني، المحافظون، رؤساء المؤسسات والقطاعات المفصلية، ورؤساء النقابات... التفاف، إعادة تنظيم الصفوف، تلوّن وتحول.



٤- بناء كيان شباب الثورة السياسي، وظهور كيانات سياسية جديدة وإعادة تشكيل كيانات وقوى سياسية قائمة لنفسها، سواء قوى النظام السابق أو المعارضة له.

٥- الدستور: التعديل/ التغيير: مجرد رئيس جديد، وماذا عن توجه النظام كله؟ وما الأجندة الزمنية لتغيير الدستور ولإعادة بناء المؤسستين الرئاسية والتشريعية وغيرهما من المؤسسات لتحقق توجه النظام الجديد، من خلال سياسات جديدة؟

٦- دور الكيان المدني لشباب الثورة: الدور تجاه المنطقة الرمادية: كيف نحافظ على تحركها وخروجها عن صمتها ونقل منظومة قيم الثورة إليها (إلى جانب دور التعليم والثقافة والإعلام)؟

إن الانتقال إلى كل من هذه المشاهد الفرعية وفيما بينها، يحتاج إلى قراءة أخرى - ذات طابع رأسي تفصيلي- ولأغراض القراءة الحالية وهي قراءة أفقية، نكتفي بالآتي: استنتاج الملامح الكبرى للتطورات في مرحلة ما بعد مبارك (المشهد الثوري الثاني) وحتى الآن (٢٥/ ٢/ ٢٠١١) (من جمعة الصمود ١١/ ٢ إلى جمعة النصر ١٨ إلى جمعة الخلاص ٢٥/ ٢)، على أن نتوقف بعد ذلك بالتفصيل عند مشهدين أحدهما داخلي والآخر خارجي.

الملامح الكبرى:

إن هذه الملامح هي استنتاج واستباط كلي وعام، من واقع الاستقراء المنظم ولكن الشخصي والذاتي لي، وهو في حاجة، ليصبح أكثر علمية،

لتكوين فريق منظم لجمع يومياته ووقائعه للانتقال من الجزئي اليومي السريع جدًا إلى الصورة الكلية (ولو بعد كل شهر) وبالنسبة لكل مفصل من المفاصل الستة السابق الإشارة إليها وبالنسبة للخيط الناظم بينها.

وهذا الاستقراء الذاتي يقابله جهود أخرى قد تقود إلى استنباطات أخرى حول طبيعة ما يجري وأسبابه ومآلاته.

وتتلخص الملامح الكبرى في مجموعتين:

أولا: إدارة الجيش بتؤدة وتدريجية وتراكم ودون اندفاع (أو ثورية) لتحقيق المطالب: كيف؟ ولماذا؟

(الإعلان عن تعديل وزاري بعد جمعة النصر، تحويل رموز الفساد إلى السجن بعد تقييد إقامتهم والإسراع بمحاكمتهم، طلب تجميد أرصدة مبارك وعائلته، عدم تغيير رموز الحزب الوطني في القطاعات المفصلية (الإعلام والأعمال والجامعات) ولكن مع الاعتراف بعدم شرعيتهم السياسية ودعوتهم للاستقالة، الإعلان عن قائمة جديدة من المحدد إقامتهم، التحقيق مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وتجميد دوره..).

هذه كلها، وغيرها بالطبع، مخرجات لعملية استماع منظم من الجيش لقادة الرأي والفكر والحركة المستقلين أساسًا وقادة القطاعات المفصلية وروافد شباب الثورة، ثم أخيراً ظهور قادة الجيش علنًا في خطاب مفتوح بل وحوار مفتوح مع الرأي العام بعد مخاطبتهم من قبل بالبيانات العسكرية



وذلك في محاولة لاستيعاب المطالب بالتغييرات الجذرية والسريعة وتأكيد رسالة : التغيير الجذري ولكن التدريجي وفي إطار القانون ومن خلال إطار حواري، على الأقل المعلن عنه، ناهيك عن غير المعلن، والأخير أثار التساؤلات حول توجهات الجيش نفسه من شكل نظام المستقبل وتوجهه، بل وحول توجهات الجيش تجاه بقايا النظام السابق، وخطورة حركاته المضادة لمطالب الثورة. حيث لم تتحقق مطالب ليس هناك مبرر واضح لعدم الاستجابة السريعة لها : إطلاق المعتقلين السياسيين، إعفاء رئيس الوزراء ووزارته وإعادة تشكيلها بدلا من إجراء تعديلين لم يتناولا أركان سابقة في النظام (الخارجية + العدل)، التحرك لمنع تهريب أموال الفساد أو تبييضها بل واستعادتها، إعادة هيكلة جهاز الأمن شكلا ومضمونًا لاستعادة دوره الطبيعي، إجراءات اقتصادية عاجلة، استيعاب المطالب الفئوية الآنية على النحو الذي يعيد عجلة الإنتاج للبلاد، على الأقل من خلال تغيير قادة قطاعات معروفين بفسادهم المالي والسياسي الواضح في خدمة النظام السابق والانتفاع منه. .

وليس هناك حاجة للتذكرة بأن تصفية الفساد وعقاب رموزه مقترنًا بتصفية وعقاب رموز الحزب الوطني وأركانه وجهان لعملة واحدة، ويمثلان الإطار الحاكم والمحرك للمشاهد الفرعية كلها على نحو يطرح التساؤل : أليست القدرة على البناء الجديد تتطلب إزالة أسس وأركان النظام القديم؟ ولكن إلى متى يظل كشف القديم وتوثيقه وإدانته والمطالبة بعقابه يغلب على



عملية التطهير الفعلي والخلاص السريع من بقايا أركان النظام السابق من ناحية، كما يغلب من ناحية أخرى على التفكير في محتوى البناء وشكله حيث يظل الإعلام يوجه الرأي العام نحو الانتقام فقط وليس البناء أيضًا؟ فإذا كان لا تراجع في مبادئ أساسية يتوافق عليها الجميع، إلا أنه لا بد من بذل الجهد لإنضاج الرؤى عن النظام الجديد.

وهذا الوضع يجعل من عدم الوضوح والسيولة سمة لهذه المرحلة حيث تتعدد الاتجاهات حول كل قضية، ومن ثم يثور التساؤل: ماذا سيكون المآل؟ ومن الذي سيحدده؟ وما مغزى هذه التدرجية أو التباطؤ في «التطهير»؟ وكيف يتحقق التوافق حول النظام الجديد؟ والأهم الجدول الزمني أو خريطة المطالب المطلوبة لإرسائه. فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، بعد أن حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فترة انتقالية بستة أشهر أو أقل حتى انتخاب رئيس جديد وبرلمان جديد بعد إجراء تعديلات دستورية، مازالت مطالب قائمة حول مد الفترة الانتقالية للاستعداد لتغيير دستوري، وتشكيل أحزاب جديدة، والاستعداد الأفضل لانتخابات أكثر تعبيراً عن مصر جديدة.. لا تقفز عليها قوى سابقة على حساب القوى التي فجرت الثورة (الشباب) والتي حضنتها (قوى جديدة غير حزبية حتى الآن).

وعلى ضوء كل ما سبق، فإن استقراء المشاهد الفرعية، السابق الإشارة إليها، لا بد وأن تكون غاياته اختبار مقولة مهمة أو افتراضًا مهمًا جدًا جدًا سبق وأشير إلى جزء منه في مقدمة هذا المشهد الثاني، ألا وهو: هل يدور



الآن حوار ديمقراطي في ظل مراجعات وثورات داخلية على كافة الأصعدة وفي ظل معلومات متدفقة عن الفساد وعن الإخلال الأمني، وفي ظل دعوات للتطهير ،ولكن مع ضرورة محاكمات عادلة ولكن سريعة وفق القانون وعدم التعميم وعدم التشفي والتسامح المشروط، وفي ظل استمرار ضغط شباب الثورة بالدعوة إلى ميدان التحرير (جمعة التطهير ثم جمعة الخلاص)؟

فهل هذا المنحى الحواري التدرجي، هو وأد لروح الثورة والتفاف عليها قبل تحقيق أهدافها؟، أم هو ميلاد جذور نظام ديمقراطي تعددي حقيقي لا يستبدل شمولية بشمولية أخرى ولا يستبدل استبداداً بفوضى؟ وأليس هو انعكاساً لطبيعة الثورة التوافقية في ظل إدارة الاختلاف بنموذج حضاري فريد؟

ولكن ما قواعد إدارة هذا الاختلاف؟ وكيف يتلقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المدخلات إليه من المشاهد الفرعية؟

وكيف تتحدد المخرجات منه؟ وعما تعبر هذه الاستجابة التدرجية ولكن المتصاعدة من جانب الجيش؟

وهل امتدادات المشهد الثاني بعد جمعة الخلاص، يمكن أن تدعم هذه الغاية أم تصيبها بنكسة إذا ما تمادى التشكيك بالجيش وإذا ما تمادت حركات مضادة للثورة في تلاعبها، وإذا ما تمادى مناخ عدم الثقة بالجيش في ظل استمرار تباطئه، وفي ظل استمرار عدم توضيح رؤيته حول خريطة عمل محددة؟



هذا، وتنقسم الإجابات -بدون معلومات دقيقية- ولكن على ضوء قراءات عدة لمؤشرات الواقع- بين اتجاهات ثلاثة:

- اتجاه يرى أن الجيش متواطئ وأنه لا يجب الثقة به؛ لارتباطه بالولايات المتحدة ولكونه جزءًا عضويًا من النظام السابق.

واتجاه آخر يرى ضرورة الثقة به ومساعدته، لأنه لا بديل له الآن؛ ولأن الملفات المطروحة معقدة ومركبة، ومن ثم لا بد من كف المظاهرات والاعتصامات لإعادة الاستقرار إلى البلاد.

واتجاه ثالث يرى إعطاءه فرصة، مع استمرار الضغط الشعبي ومع استمرار بلورة المطالب، ومع استمرار قطع الطريق على المخططات المضادة للثورة من ناحية، ولكن من ناحية أخرى الحذر من أن يقود الضغط إلى مزيد من انخراط الجيش في تفاصيل الحياة لدرجة قد تدفعه إلى عدم الخروج، حتى بفرض أنه لم يكن يرغب في ذلك منذ البداية. ومن ثم، فإن هذا الاتجاه الثالث يبدو وكأنه يساعد على اختبار إمكانية تحول طبيعة دور الجيش في الحياة السياسية ليصبح محايدًا وبدون دور سياسي:

فهل هذا ممكن؟ والأهم أليس هذا مرغوبًا بل وشرطًا أساسًا من شروط النظم الديموقراطية الفاعلة؟ (ولعل التطورات قبل جمعة الاستمرار، إقالة حكومة شفيق وتعيين د. عصام شرف، تقدم دلالات إضافية منذ ٢٥ فبراير).

ثانيًا: في منظومة نمط معاقبة الفساد وضرورة الاستجابة لدمج مطالب العدالة الاجتماعية مع مطالب الحريات والقانون ومطالب هوية الدولة.



١ - الفساد بين الأطر القانونية والسياسية والمنظومة القيمية المجتمعية :

إذا كانت الثورة على نظام مبارك قد كسرت رذائل اقتران السلطة بالثروة من أعلى، حيث تبين حجم ونطاق الفساد من أعلى، إلا أنه لا يجدر أن ننسى أن الفساد قد أضحى داءً هيكليًا على كافة المستويات، وتعددت وتنوعت المستويات، فساد شاركنا فيه أيضًا نحن الشعب الذي ثرنا عليه وشكونا من عواقبه. إذًا، أما آن الأوان لأن ننتقل إلى محاسبة أنفسنا أيضًا، والأهم أن ننتقل للتفكير في كيفية الوقاية من فساد جديد وكيفية الانتقال من حالة تبرير الثورة وشرح أسبابها، إلى كيفية تمتين نموذجها وتدعيمه وتوسيعه؛ ليكون أساس نظام جديد: روحًا وشكلا.

وبالتالي، نحن في حاجة لتغيير سريع يجتث رموز الفساد، ويضع الإطار القانوني والسياسي لمنع الفساد أو مراقبته وحسابه بدقة حتى لا يستشري، كما نحن في حاجة لتغيير مجتمعي واقتصادي يقي من الفساد واقعيًا وخلقيًا وإيمانيًا.

إذًا، نحن في حاجة لعمليتين متوازيتين؛ الاجتثاث والتفكير الجديد، والتغيير السياسي والقانوني، وكذلك التغيير القيمي والمجتمعي.

٢- الدفع نحو إدماج مطالب العدالة الاجتماعية مع مطالب التغيير السياسي: خطاب الثورة وحركتها:

- الضغوط الفئوية بين المشروعية وإمكانية التحقيق السريع؟ الاعتصامات والاحتجاجات الفئوية قبل ١١/ ٢ (٦- ١١/ ٢) وما بعده: ما الفارق؟ :

- من زخم للثورة إلى حركة معيقة ومضادة للثورة، ولا أقول ثورة مضادة.

- من خزان لشباب الثورة وداعم له إلى منتفع من الثورة، أم منفذ لمطالب الثوار؟

- لا مانع من الضغوط الفئوية فهي مشروعة، ولكن حذار من الفوضى والاختلاط بأهداف البلطجية والعوام أدوات بقايا النظام السابق.

-هناك ما يمكن الاستجابة إليه فوراً، وما يمكن الإعلان عن العمل من أجل تحقيقه: تحقيق المطالب الكلية شرط لتحقيق المطالب الفئوية كاملة.

- **آليات التعامل:**

- الخطاب المدني العام (نحن جميعًا للثورة).

- الخطاب الرسمي من داخل القطاعات (المسئولية والقدوة):

مثال: الجامعة- البنوك- الإعلام- النقابات: المحامين، الصحفيين.

حيث نرى أن الناس تتحرك وتطالب بالتغيير والقيادات «لازقة» وتتلون، إذًا ألا يجب إزاحة هذه القيادات في جميع القطاعات، وما المبرر للإبقاء عليها؟ وضرورة قيادات جديدة تستجيب لروح الثورة.

- خطاب الجيش (إدارة البلاد: بتدرجية، نعم ولكن لا بد من حزم وإزاحة سريعة لرءوس النظام السابق والفساد في جميع القطاعات). وهذا حتى يتحقق رضاء عام وحتى تبدأ الفرصة لتغيير، انطلاقًا من تحديد التصور وتقييم السياسات وهو التصور الذي يدمج المطالب الاجتماعية مع



السياسية حتى لا تبدو مطالب الثورة قاصرة على السياسي بالمعنى التقليدي وحتى يحدث الجدل بين كل المجالات في ظل مبادئ وأسس استراتيجية تحكم جميع هذه المجالات .

٣- الحريات والقانون إلى أي حد الآن؟

- أين الرأي الآخر؟ مخاطر تلوّن الصف الثالث والرابع من الحزب الوطني : حيث يبرز خطاب «ثوار الحزب الوطني من الداخل» الذين يعيدون تقديم أنفسهم ككفاءات جديدة تستعد لخدمة النظام الجديد كما فعلت من قبل ، وذلك على جميع المستويات . فلماذا تبقى؟ هل لتتلون من جديد؟ . . أفليس لنا حق أن نتساءل أين ذهب إصلاحيو الحزب الديمقراطي ، أين ذهبت الآراء التي ظلت تدافع عن بقاء مبارك حتى سبتمبر وإجراء الإصلاح من الداخل؟ هل توارت خجلا أو استياءً أو خوفًا أم تتلون لتقفز من جديد ولكن هذه المرة على الثورة؟ أم تستطيع أن تبرز كقوة معارضة للثورة؟ وهل بمقدور المرحلة الآنية أن تفرز قوة معارضة في نطاق نظام للثورة؟ وما محتواها؟ أم أن ما يبرز هو قوى مضادة للثورة ، وشتان بين الأمرين . الثانية تريد إجهاضها والأولى تنتظم كقوة سياسية بين قوى أخرى على أسس تنافسية شريفة وسليمة وشفافية؟
- ما معنى المراجعات المعلنة للجهاز الأمني- مظاهرات الشرطة : ممارسة للحرية؟ أم توبة؟ أم إبراء ذمة؟ أم دفاع عن الذات؟ أم شفافية أم مطالبة بمحاسبة المسئول من بينهم وتكريم الشرفاء من بينهم؟ ولماذا عدم الإسراع

بتولي المهام الأمنية مرة أخرى؟ ولماذا السكوت عن جهاز مباحث أمن الدولة؟

- ما معنى تبرير التباطؤ في التغيير بالاستناد إلى القانون عند اتهام ومحاكمة الفساد في هذه المرحلة الثورية التي تحتاج سرعة إنجاز؟ أليست طبيعة المرحلة الثورية تستدعي سرعة الإنجاز فيما لا يمكن التباطؤ فيه، وعلى رأسه التطهير والخلاص من بقايا النظام السابق؟ ولكن على حساب ماذا؟ هل نستبدل استبدادًا جديدًا باستبداد سابق؟ أم يجب أن نؤسس لروح القانون واحترامه منذ الآن دفاعًا عن الثورة ذاتها، كما حدث في ميدان التحرير، بالرغم من حيوية وضرورة التمسك بإعادة البناء على أسس القانون والعدالة والحرية؟ ولكن الحالة الثورية الراهنة وما بدأت تواجه من حركات مضادة تستدعي السرعة في اجتثاث الفساد السياسي والمالي الظاهر للعين ولا يحتاج لقانون لإثباته. إلا أنه في الوقت نفسه، فإن البناء الجديد يستدعي التفكير في الأطر القانونية والسياسية اللازمة لحماية الحريات، وكذلك الأطر المجتمعية اللازمة لبناء قيم الحريات وكيفية ممارستها وحمايتها، أي أن القانوني- السياسي- المجتمعي متلازمون والبداية من العلوي لتمهيد الإطار.

٤- هوية الدولة: لا تختص بالمجتمع فقط ولكن بالنظام العام، وهي ليست هوية الحكومة ولكن توجه حضاري عام على ضوء تاريخ وثقافة شعب مصر، وهو توجه حضاري عربي إسلامي. وإذا كانت هوية الدولة



قضية أكثر تركيبًا من مجرد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فإنه يجب الاقتراب منها بمنهج متعدد المداخل؟ تاريخي، جغرافي، ديمجرافي، ثقافي، ديني. فإن فهم طبيعة الهوية (مصادر ومحتوى وكعملية تطورية ذات نواة صلدة) ضروري لفهم تداعياتها على مجالات عدة: الخصوصية الثقافية، المواطنة، النظام العام، وكذلك دوائر السياسة الخارجية ودوائر الانتماء. وقد يسقط فهم هذه المجالات في مناحي اختزالية جزئية إذا ما انطلق من المنظورات التقليدية (الحداثية)، وقد ينحى منحى آخر -حضاريًا- إذا ما انطلق من منظور حضاري رحب يتجاوز الثنائيات المتضادة.

وتبين المؤشرات خلال المشهد الثوري الأول أن قضية الهوية لم تقفز إلى السطح ولم تنعكس في الأهداف المعلنة، إلا أن المشهد الثوري الثاني بدأ يسجل بعض هذه المؤشرات، والخاصة بالعلاقة بين المسلمين والمسيحيين وذلك من مدخل وضع الإخوان والسلفيين، ويقول البعض إن جمعة النصر التي كان الشيخ القرضاوي إمام صلاتها هي التي استدعت على السطح هذا الفهم لموضع هوية الدولة من الثورة حيث رأى البعض في إمامة الشيخ للصلاة اتجاه الثورة توجهًا دينيًا -وفق قوله- إلا أن هذا الاقتراب من هوية الدولة هو اقتراب تجزيئي تفكيكي وعلماني لا يفهم طبيعة الثورة ذاتها. وسرعان ما جاءت أحداث البحرين وليبيا لتبين بُعدًا آخر لهذه القضية، ألا وهو دائرة انتماء مصر الإقليمية (العربية) ومدى التفاعل بينها وبين الدائرة العالمية، ناهيك عن الوطنية بالطبع.

خلاصة القول:

من واقع هذه الملامح الكبرى لأسبوعين منذ رحيل مبارك، وهي الملامح ذات الدلالة حول مدى استمرار المشهد الثوري: إن الحرص على نموذج الثورة كنموذج حضاري يستدعي كمشهد حضاري ثلاثة أمور (هما انعكاس لهذا النموذج ذاته).

- الأمر الأول (آني): سرعة الحركة والمبادرة في عقاب الفساد ورموز النظام السابق، الأمر الذي يتطلب التفكير في آليات سريعة وفاعلة وجديدة (على عكس ما يبدو حتى الآن من الأسلوب التدرجي المتبع من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة). فالمطلوب مثلا هيئة قضائية مستقلة للاتهام والمحاكمة السريعة، تغيير القيادات الفاسدة وذات الصلة العضوية بالحزب الوطني في المؤسسات الإعلامية والأكاديمية والفكرية والثقافية، كيفية استعادة الأموال المنهوبة، كيفية تقليل الإنفاق الحكومي الفسادي، كيفية مواجهة مطالب العدالة الاجتماعية الآنية (مثلا الإعلان عن حد أقصى للأجور)، فمما لا شك فيه أن مثل هذه الإجراءات السريعة لا بد وأن تحقق أمرين؛ أحدهما: تدعيم الثقة بين الجيش والشعب، وثانيهما: احتواء الاتجاه السلبي نحو الفوضى والتهييج والحشد اللامنتظم والذي يهدد بتفكيك ما تبقى من الدولة وعلى النحو الذي لا يبعد عنه، ألا كل يشهد في الثورة بتحركات مضادة؟

- الأمر الثاني (وسطي):

- كيفية إجراء تعديلات دستورية والاستفتاء عليها، ووضع خطة أولويات ذات أجندة زمنية لانتخابات رئاسية وتشريعية تستعيد الأمة بعدها السلطة من الجيش.

- حركة مجتمعية ومدنية سريعة ومستمرة على مستوى الأرض؛ انتهازاً لفرصة تاريخية لتغيير منظومة قيم، تحتاج إلى وقت أطول بكثير مما يتطلب صياغة أطر قانونية وسياسية جديدة.

- الأمر الثالث (آجل): اتضاح التصور عن الدستور الجديد والنظام السياسي والاقتصادي والمجتمعي الجديد، لإحداث تغيير حضاري رشيد.

إن استجابة الجيش لمحصلة هذين الأسبوعين، بعد جمعة الخلاص لا بد وأن تكون المحك على مدى استجابته للثورة كمشهد حضاري للتغير الحضاري، لأن جمعة الخلاص تضع على المحك الآن إمكانية الاستمرار في الثقة في الجيش والتي سبق وأكدها الجميع طوال الشهر الماضي، ويظل السؤال: كيف يدير الجيش التحديات والملفات الهائلة المفتوحة أمامه، هل بعقلية أنا الذي أفهم أفضل المصلحة أم بعقلية من يسمع ويستجيب ويقرر؟

كذلك، فإن استجابتنا ومبادرتنا بعد هذين الأسبوعين لا بد وأن ترتكز على مجموعة من المحاذير (فقه المحاذير بعد فقه فرض الوقت: الآني، الوسيط، والآجل):

- فحذار من امتداد سيولة حرية القول الشاكي.
- حذار من امتداد نشوة رحيل مبارك فقط.
- حذار من الاكتفاء بكسر حاجز الخوف فقط.
- حذار من فوضى حرية الرأي.
- حذار من تكريس الشماتة لدرجة تعجز عن الفعل الرشيد.
- حذار من الكف عن المطالبة بالأهداف الكلية والكاملة، فإن زخم الشارع هو الذي صنع الحدث وسيظل يصنعه.
- حذار من قوى الالتفاف على نموذج الثورة.
- حذار من مؤامرة المتلونين والمتحولين بسرعة من خدام الحزب الوطني السابقين.
- حذار من لمعان وبريق تعددية ميدان التحرير بدون مد وتعميق قيم وثقافة التعددية والحوار في المجتمع بأكمله.
- حذار من تسطيح منظومة قيم الثورة لتصبح مقتصرة على الشكلي.

مشهد من المشاهد الفرعية: المدني الداخلي:

إن الملامح الكبرى للمشهد الثوري العام خلال الأسبوعين الماضيين تعكس الخيط الناظم بين المشاهد الفرعية الستة، إلا أن دراسة كل مشهد من هذه المشاهد على حدة يتطلب دراسة مستقلة، وبالفعل فإن كل منها موضع



تحليلات عدة: حول ما كان عليه الوضع، والوضع الحالي مع الثورة وبعد رحيل مبارك، المراجعات على مستوى كل مشهد باعتباره منظومة فرعية من الثورة، التصور حول ما يجب أن يكون عليه اتجاه وشكل التغيير. ومع أهمية الغوص الرأسي في كل مشهد، فيظل الخيط الناظم الأفقي لا يقل أهمية بل ربما شرطًا مسبقًا يحدد القواعد والأسس، أو يكون بمثابة البوصلة لعملية الغوص الرأسي، ذلك نظرًا للارتباط العضوي بين هذه المشاهد الفرعية، كما تتطلبه كل مرحلة ثورية، وهو الأمر الذي يعكس الصفة الحضارية لهذا المشهد الثوري الثاني أيضًا.

إذًا، كيف أقترب من بعض هذه المشاهد الآن؟ اخترت المشهد المدني الداخلي.

المبادرات المدنية للشباب منطلق لتدعيم منظومة قيم الثورة: كيف؟ وإلى أين؟

يرجع اختياري لهذا المشهد دون غيره للأمور التالية: إن جميع التحليلات السياسية، من أساتذة العلوم السياسية وغيرهم، مازالت أسيرة المفهوم التقليدي للسلطة والقوة الذي يركز بالأساس على الهياكل العليا الدستورية والقانونية والسياسية، وربما الاقتصادية في بعض الأحيان. في حين أن خطاب شباب الثورة - وخاصةً التيار غير الحزبي أو غير الأيديولوجي (ولكنه مسيَّس بالطبع)- يركز على الشباب وعلى الشعب: ما فعلوه وما يجب أن يفعلوه، مع تغييب مقصود أو لاإرادي من ناحية للإطار

السياسي المحيط وما يحدث فيه من تغييرات علوية، وعلى نحو يركز من ناحية أخرى، الطاقة على التلاحم وعلى التغيير من الناس.

إلا أن رؤية حضارية، أي رؤية سياسية غير تقليدية -تستجيب وطبيعة الثورة كنموذج حضاري- لا بد وأن تفكر في الرابطة بين المستويين السياسي والمدني، العلوي الهيكلي، والسفلي الشعبي. فإذا لم يكن للثورة، بعد إسقاط مبارك سلطة تحكم باسمها لتحقيق أهدافها، وإذا كان الجيش قد تولى مؤقتًا هذا الدور، وإذا كانت المحاذير قد كشفت عن وجهها خلال الأسبوعين الماضيين، إلا أن صمام الأمان لحماية الثورة يكمن في الشعب وفيما يحتاجه من أطر علوية لتأسيس ثورته وإضفاء الشرعية الدستورية عليها تدعيمًا للشرعية السياسية التي لا بد وأن تدعمها.

وبعد رحيل مبارك، هناك تسجيل ملحوظ لاندفاع الشباب، الذي استعاد ثقته وتجدد أمله، نحو المبادرات المدنية في مجالات مختلفة؛ إغاثة، خدمات، توعية سياسية، تنمية، حقوقية، تربية مدنية. وهو الأمر الذي يجب تدعيمه ولكن ترشيده أيضًا. لماذا؟ وكيف؟

١- فإذا كانت الممارسة المدنية قبل ٢٥/ ١، حققت تراكمًا فكريًا وعمليًا تدريجيًا صب في عافية ثورة الشباب منذ ٢٥/ ١، فإن استمرار هذا المنحنى، بعد إقالة مبارك، يتطلب جهدًا دؤوبًا يتشكل في منظومة متكاملة ليحقق هدفًا أساسيًا: استمرار روح الثورة على المستويات المدنية والشعبية وتفعيلا لقيمها (التعددية، التنوع، التكامل، التواصل،



المبادرة، . .) وتمتينًا لها وتدعيمًا وتوسيعًا لقاعدتها بين القطاع الرمادي من الشباب والكبار الذي خرج عن صمته وجموده حين احتضنت مصر كلها شباب الثورة وبحيث أضحت ثورة الشباب هي ثورة مصر كلها. وهذا الهدف هو جوهر التصدي للحركات المضادة للثورة.

إن هذا الهدف إنما يعني العمل حتى لا تتم سرقة الثورة وتغيير مسارها، بمعنى العمل على مستوى منظومة قيمها وليس فقط نمط التوجه السياسي للفواعل القائدة لها. فالتنافسية السياسية يمكن أن تتأسس في ظل منظومة قيم الثورة، فالأخيرة ليست مثالية تتحدث عما يجب أن يكون، ولكن هي ترتبط بتحقيق مصالح أساسية، ألا وهي توفير بيئة التنافسية الرشيدة، وليس الصراع والتضاد والاستقطاب والاستئصال والاختزال، فإن هذه التوجهات السلبية لم تكن قاصرة على السياسة العلوية فقط ولكن امتد نموذجها إلى ما دونه وصولا إلى القواعد الشعبية العريضة grassroots، ومن هنا كانت كل الانتقادات لنموذج المجتمع المدني في مصر.

كذلك، فإن هذا الهدف إنما يُعنى بالتسلح في مواجهة حركات الثورة المضادة والتي بقدر ما تتحرك علويًا وفوقيًا، بأكثر من أداة، فهي تتحرك أيضًا تجاه القاعدة بأدوات أخرى، مثل التشكيك في الجيش، وفزاعة الإخوان وفزاعة الفتنة الطائفية والانهيار الاقتصادي، وتحريك المطالب الفئوية الطبقية بصورة فوضوية. وغيرها من مفردات خطاب الحزب الوطني والنظام السابق وأدواته، وجميعها مفردات وأدوات تحريضية تضادية تنبني على منظومة قيم النظام السابق التي نريد تغييرها كمنطلق لتغيير حضاري.



٢- ويستجيب هذا الهدف لدوافع عديدة من واقع يوميات الثورة:

في اللحظة التاريخية الراهنة، خلع بعض المصريين، ومازال بعضهم يريد أن يخلع، ولا يعرف معظمهم كيف يخلع، ثوب اللامبالاة والجمود والتواكل والإحساس بالعجز الناجم عن الخوف أو عدم المعرفة أو عدم القدرة (لأسباب الفقر والجهل..)، فروح الثورة لا يجب أن تظل أسيرة الشباب فقط الذين فجروها، ولكن يجب أن تمتد إلى روافد الشباب الأخرى وفئات الشعب الأخرى، حتى لا تقع هذه الغالبية إما أسيرة التعبئة والحشد وراء الثورة في حماسة زائفة تموت بمرور الوقت، أو أسيرة الحرية الفوضوية أو أسيرة نظرية المؤامرة (تضامنًا مع الحركات المضادة أو خوفًا منها) أو أسيرة المطالب الفئوية الجزئية الضيقة فقط (فهي مشروعة ولكن كيف ننظم حمايتها وتحقيقها؟) أو تقع أسيرة مكاسب الثورة والانتفاع بها على حساب الآخرين وحساب المصلحة العامة كلها.

بعبارة أخيرة، هذا العمل المدني هو الذي يوفر القاعدة لتأسيس منظومة قيم الثورة؛ لإحداث تغيير حضاري مجتمعي رشيد وممتد. لا تكفي الهياكل والأبنية العلوية بمفردها لتحقيقه، وإن كانت هي الضامنة لاستمراره والحامية له إذا تحقق. ومن هنا، وجب التذكرة مرة أخرى بمنظومة قيم نموذج الثورة الذي أثبت فعاليته:

الإيمانية-العمرانية.

التنوع، التعددية، التعارفية، الحوارية.



التضامنية التكاملية، التكافلية.

السلمية ولكن الجهادية.

وآليات هذه المنظومة هي: المبادرة، الطوعية، إنكار الذات، المرونة، الإنجاز والعملية، الشفافية والمحاسبة، الواجبات إلى جانب الحقوق. وإذا كانت منظومة القيم ترفض التنميط، فإن الآليات تتطلب الإنسان الحر.

٣- إن هذه الأهداف ودلالتها بالنسبة لتغيير حضاري منشود، إنما تواجه تحديات ذات مصادر متنوعة يجمع بينها تحد أساس، ألا وهو أن نتائجها ليست منظورة بسرعة في المدى الآني، لأن التغيير الحضاري عملية ممتدة، ولأن الثورات وإن أحدثت هزة في منظومة قيم النظام السابق، إلا أنها لا تخلق منظومة جديدة دفعة واحدة (إلا عن طريق القسر والفرض من أعلى) بل تحتاج لجهد دؤوب ومنظم وممتد وفق رؤية تعي التحديات وتحدد القواعد والآليات.

ويتلخص فقه التحديات والمحاذير من سرقة الجهد المدني اللازم لتحقيق أهداف الثورة في المناطات التالية:

أ- المدني ليس ضد الدولة أو بديلا عنها أو خادمًا لها، وليس بديلا عن التغيير الجذري الشامل، ولكنه يتكامل مع الدولة ويحقق التغيير بأساليب سلمية تعارفية حوارية تراكمية.

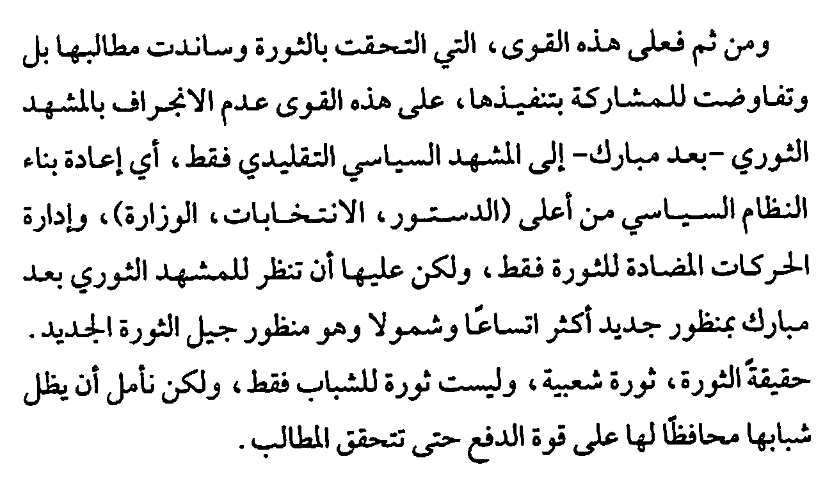
ولذا؛ فإن العمل المدني لا ينفصل عن الإطار السياسي والقانوني للمجتمع، ومن ثم، فإن قوى الثورة العاملة على الصعيد المدني بسرعة

وحيوية لا يجب أن تنغلق على ذاتها مكتفية بسرعة مبادراتها وتعددها، غير واعية بحقيقة التأثر والتأثير في الإطار السياسي المحيط وبحقيقة التحديات النابعة من أعلى وكيف يمكن أن تنال من نتائج التغيير من أسفل والعكس صحيح.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت دولة ميدان التحرير والمقتضيات وفروض وقت الاعتصام قد طورت آليات موازية للدولة. فهل يجب أن يستمر هذا الاتجاه، أي خلق كيانات وآليات موازية للدولة؟ وإذا كان هذا مطلوبًا فيما يُسمى المرحلة الانتقالية وخاصةً في مجال الأمن والأمان وحتى يتم استكمال إعادة بناء هيكل الجهاز الأمني ومنظومة قيمه، فهل يستمر ذلك؟ أم المطلوب استمرار دور مدني في جميع المجالات متضافرًا مع دور الدولة، ليعظم الموارد والقدرات للدولة المصرية؟ إذًا، لا بد من التشبيك بين الدولة والمجتمع المدني.

كذلك يستطيع المدني أن يسبق أحيانًا الرسمي (الدولة) في بعض المجالات الأخرى الآن، أي في مواجهة الاحتياجات الآنية الأخرى (المساعدات للمتضررين اقتصاديًا، مواجهة روح الثورة المضادة).

ب- على القوى السياسية (الحزبية وغير الحزبية) وكذلك النخب التقليدية (السابقون على الثورة) الوعي بطبيعة هذه الثورة وتداعياتها على مستقبل المجتمع والنظام.



ومن ثم فعلى هذه القوى، التي التحقت بالثورة وساندت مطالبها بل وتفاوضت للمشاركة بتنفيذها، على هذه القوى عدم الانجراف بالمشهد الثوري -بعد مبارك- إلى المشهد السياسي التقليدي فقط، أي إعادة بناء النظام السياسي من أعلى (الدستور، الانتخابات، الوزارة)، وإدارة الحركات المضادة للثورة فقط، ولكن عليها أن تنظر للمشهد الثوري بعد مبارك بمنظور جديد أكثر اتساعًا وشمولا وهو منظور جيل الثورة الجديد. حقيقةً الثورة، ثورة شعبية، وليست ثورة للشباب فقط، ولكن نأمل أن يظل شبابها محافظًا لها على قوة الدفع حتى تتحقق المطالب.

جـ- المدني لا يمكن أن يتكون على أسس طائفية: مبادرات أو جمعيات مسلمة أو مسيحية، قومية أو يسارية أو ليبرالية أو إسلامية فقط.

فإذا كانت هذه التصنيفات قد وسمت كيانات المجتمع المدني قبل الثورة، إلا أن المبادرات المدنية بعد الثورة لا بد وأن تعكس التعددية والتنوع الذي جسده ميدان التحرير. حتى يتحقق الانفتاح من جديد بين جميع التيارات السياسية والفكرية وعلى نحوٍ يساعد على منع الاستقطابات السابقة.

كذلك، فإن المدني ليس علمانيًا فقط بالضرورة تقوم جهوده على التربية المدنية أو التوعية السياسية أو التنمية بالمشاركة باعتبارها غير ذات صلة بالدين. فلقد أثبتت الثورة من ميدان التحرير أن للدين مردودات سياسية واجتماعية واقتصادية إيجابية.

كما لا يجب أن يظل المدني نخبويًا أو حضريًا فقط ، فإن منظومة قيم الثورة لابد وأن تتسع قاعدتها من خلال العمل المدني ، وكذلك التعليم والثقافة والإعلام ، لتمتد إلى قطاعات في الدولة لم تصلها بالدرجة الكافية الجهود المدنية الرشيدة ، الحقوقية منها أو التنموية ، مما يستلزم تثوير هذا المجال المدني ليستهدف قطاعات إضافية من الشباب ومن الكبار وخاصةً في الريف .

د- إن فورة الاهتمام بالسياسي ، بعد الثورة تستلزم جهودًا معمقة في مجال التوعية السياسية باعتبارها مجالا أساسيًا من مجالات العمل المدني والمبادرات . فتلك الأخيرة لا بد وأن تمتد أيضًا إلى مجالات إضافية .

فإذا كان قد غلب عليها حتى الآن البعد التنموي والإغاثي ، إلا أن هناك احتياجًا للتحرك في الآتي : تجديد الخطاب الديني (المسيحي والإسلامي) ، إعادة بناء العلاقة بين الشرطة والشعب ، إعادة بناء الصورة السائدة عن الجيش ، الحرية المسئولة (مع الذات ، الأسرة ، الجماعة ، الحكومة ، الدولة) ، ثقافة واجبات الإنسان وحقوقه وليس حقوقه فقط ، خدمة القطاعات المفصلية (التعليم ، الثقافة ، الإعلام) ، إعادة بناء التصور عن غاية المشروعات القومية التنموية (الإنتاجي وليس الريعي) ، حماية المستهلك ، تشجيع الادخار . .

ومن ثم ، فباستدعاء منظومة القيم كنسق إرشادي ، وباستدعاء الآليات ، وكذلك مجالات العمل المدني الجديدة ، المشار إليهم عاليًا على التوالي ، يمكن القول إنها (قيم ، آليات ، مجالات) تصب في توجه النظام السياسي والاقتصادي الجديد المأمول بنائه استجابةً لأهداف الثورة : الكرامة ، الحرية ، العدالة ، (فكما سبق القول الهياكل السياسية بمفردها لا تكفي لبنائه) .



وهذا التوجه يتلخص في الآتي: كف يد الفرعونية، كف يد الفساد، كف يد الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، كف يد الإقصاء والاختزال، كف يد التشريع لصالح القلة، كف أذى جهاز الأمن عن الناس..

أما توجه النظام الاقتصادي، فهو: إنتاجي منفتح على العالم، سياسات مالية لإعادة توزيع الدخول وتحقيق عدالة اجتماعية، طمأنة الرأسمالية الوطنية وتشجيعها في مقابل محاسبة الرأسمالية المتوحشة، وأخيراً منظومة لإعادة بناء ثقافة حضارية تجسد هوية المجتمع والدولة وليست وافدة غير قادرة حتى الآن على تعبئة موارد الوطن المعنوية لخدمة أهدافه السياسية والتنموية.

اعتمد المجتمع المدني على التمويل الأجنبي وعلى نحو مثل النقيصة الأساسية التي استندت إليها الانتقادات الموجهة للعمل المدني قبل الثورة، ومما لا شك فيه أن تعبئة مصادر التمويل الذاتية يجب أن تحوز درجة أكبر من الاهتمام، وخاصةً أن هذه المصادر لا بد وأن تصبح أكثر ارتباطًا بمنظومة القيم المطلوب بناؤها في المجتمع والنابعة من طبيعة الثورة المصرية الخاصة، حيث إن التمويل الأجنبي يرتبط -ولو بصورة غير قسرية- بأجندات الغرب ورؤيته تجاه عملية الإصلاح والتغيير في مجتمعاتنا، فهي على سبيل المثال تفترض أن المدني غير ديني كما تفترض أن المرجعية الإسلامية بالضرورة مضادة لحقوق الإنسان وليست إنسانية (بالمعنى الغربي). ناهيك عما يتصل بالرؤية للمرأة وكذلك الرؤية لوضع المسيحيين كأقلية.. إلخ. وقضية هوية الدولة والمجتمع -كما سبق ورأينا- بدأت تطرح نفسها كملمح من ملامح المرحلة الانتقالية.



هـ- وأخيراً، فإن فورة إصدار المبادرات وإن كان تعبيراً عن حماس الشباب للقيام بدورهم في هذه المرحلة[١]، إلا أنه قد لا يكون العدد الكبير مقترنًا بالعمق أو توزيع الأدوار، ومن هنا أهمية جهود الرصد والتنسيق والتشبيك، وضرورة الذراع الفكرية للعمل المدني، ولكن في قوالب جديدة تضمن انسياب التوجهات الاستراتيجية بنعومة وعبر قنوات وسيطة تترجم الرؤى والتصورات في خطط عملية (سياسات وبرامج)، وتصل بها إلى التنفيذيين على صعيد العمل المدني. فإن هذه الركيزة الفكرية الاستراتيجية للعمل المدني ضرورة لترشيده، إلى جانب ضرورة التنسيق والتشبيك الذكي الذي يعظم من الجهود ولا يكبلها بأطر جامدة.

ومن هنا، حيوية التذكرة بثلاثية: الفكر، الخطة، التنفيذ.

٣- إذاً، ما المطلوب في مواجهة هذه التحديات؟

١- المبادرات الشبابية تقوم على تغيير الناس من خلال العمل الاجتماعي المبتكر، والانتقال بالتجربة من مربع اجتماعي إلى آخر.

٢- يمكن مواجهة تحولات الرأي العام من خلال الروح العملية الفعالة: البحث عن حاجة اجتماعية حقيقة وجامعة (حملة للتكافل الغذائي)، أو بالفعل غير المباشر الذي يمكن أن ينقل تركيز الرأي العام إلى اتجاهات جديدة (قصة محاصرة القصر الجمهوري).

---

(١) جاء هذا في تقرير بعنوان «ملامح رؤية سياسية وخبرات ورؤى وتحديات» أيضًا نتاج لقاء عُقد بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ١٦ فبراير ٢٠١١، إذ دار نقاش حول أهم ملامح وخصائص الثورة المصرية والقائمين عليها.



٣- النهج التفاعلي يعني تطوير المبادرات عبر الأفعال وردود الأفعال، مع تثمين ردود الأفعال الصغيرة حجمًا بإعطائها بعدًا رمزيًا يمكنها من الانتشار والاتساع.

٤- عدد الشباب لا يساوي عدد الكفاءات والإمكانات التي يمكن أن يقدمها: فتعدد إمكانات الفرد يعني ضخامة كبيرة في إمكانات المجموع والمجموعات. أضف إلى هذا استعدادًا عاليًا في بذل مجهود متواصل بلا كلل.

٥- من قوانين اللعب لدى هذا الشباب فرض خصائصه على المساحات التي يتحرك فيها: الفطرة - الحكمة- الثقافة الخاصة وغير المعمقة نظريًا- الرومانسية: إحساس فطري جارف أكثر من حكمة الكبار، وثقافة غير مدرسية وغير معمقة. وهناك مخاطر للانطلاق من طاقة فطرية ضخمة ضعيفة الحكمة والثقافة إما أن تتوقف وتتهادى بعد فترة أو يجري التلاعب بها صعودًا وهبوطًا، لكن عنصر قوتها في شفافيتها وإمكانية كشف الألاعيب من خلالها. والثقافة غير العميقة قد تكون مفيدة عمليًا كما أن العمق الفكري قد يعني بطئًا في الحركة، والطاقة الرومانسية لها بالطبع فوائدها.. لكن كل هذه الخصائص لها مخاطرها. فالرومانسية يجب أن تكون محل فحص، وإنسانية الشباب التي تبدت في الأيام الماضية ستكون محل اختبار مع الانتقال إلى مربعات أخرى.

٦- الحالة الشبابية متوائمة جدًا مع عالم «الأداة الجديدة»: الفورية، البساطة، الاتصالية العالية، التلاحقية والجدة العالية، التسابقية، عدم

الانتظام المنطقي التقليدي، التغير السريع والانتقالات الكثيرة، وسعة المجال، والتجريبية.. فيها ضرب للمنظومة التقليدية، والواضح أنه تم توجيه المنظومة الأداتية الجديدة لصالح قيم إنسانية يؤمن بها هذا الجيل.

٧- التنبيه على الأبعاد الفكرية للحالة الشبابية وعدم الإيغال في نفي الفكرية والثقافية عنها، حيث إن الثورة جسدت منظومة قيمية يمكن وصفها بالإنسانية الحضارية العمرانية.

(٨) ...

أ- ضرورة تطوير خطاب عملي للجماهير يشتمل على حلول للمشكلات.

ب- ضرورة إعادة صياغة المطالب المتفاقمة في بنود بارزة جداً ضمن مطالب الثورة، وأن يدرك الناس أنها انتظمت في سلك أهداف الثورة.

جـ-تقديم حلول مبتكرة للمشكلات المتفاقمة وتسويقها.

د- إنتاج مشروعات واضحة محددة الملامح.

هـ- التحديات.. تواجهها مشاريع واضحة محددة الملامح.. تؤطرها مبادئ إنسانية واضحة محددة الملامح.. أدوات وآليات تنفيذ واضحة محددة الملامح.

و- ضرورة السرعة الشديدة والتتابع في الخطوات.

الحمد لله

القاهرة، الثلاثاء ١/ ٣/ ٢٠١١م



المشهد الثالث

تحديات أم قيود أمام التغيير الحضاري؟

من جمعة التطهير إلى جمعة الاستمرار إلى جمعة الوحدة الوطنية ونحو جمعة الاستفتاء (٢٥/٢- ٤/٣-١١/٣ - ١٨ - ٣ - ٢٠١١).

قال بلال فضل في لقاء شاركت فيه معه وأ. د. محمد المهدي، في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٤/ ٣/ ٢٠١١): إن الثورة ليست ثورة من كل شعب مصر ولكن هي ثورة الأحرار من شعب مصر. ومن ثم، فإن أهل مصر الذين أعنيهم هنا هم أحرار شعب مصر، ممن يعون أهداف الثورة ومطالبها ويتحركون من أجلها، وغيرهم أيضًا ممن يستهدفون الثورة ويعرضونها للخطر إراديًا أو لا إراديًا (في أحسن الأحوال).

والطرفان موضع لتفكيري في كيفية إحداث التغيير الحضاري وما أضحى يواجهه من قيود نابعة من شعب مصر ذاته: كيف؟

هل نحن شعب مصر: نخبًا وأهالي، بحاجة إلى تغيير سياسي أم تغيير حضاري لتحقيق أهداف الثورة؟ وشتان أيضًا بين مطالب الثورة وأهدافها. فالأهداف هي الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية. أما المطالب لتحقيق إسقاط النظام، فهي تبدأ أساسًا من إسقاط النظام السياسي السابق بأركانه التي تآكلت في ظلها قواعد وأسس النموذج الحضاري المصري. ولكن يظل تحقيق أهداف الثورة يتطلب العمل من أجل أكثر من ذلك بكثير، وإن كان

لا بد وأن يرتكن إليه، أي يتطلب العمل لتغيير ما أضحت عليه منظومة قيم المجتمع المصري وليس فقط أبنيته العليا.

وإذا كان نصف القرن الأخير قد وسم هذه المنظومة بما لم يكن فيها، وإذا كانت ثورة ميدان التحرير قد أحيت الأمل من جديد، فإنه مازال في مصر مخزون حضاري يكشف عن نفسه في لحظات التغيير الجذرية.

وإذا كان الأسبوعان الأولان من عمر الثورة بدون مبارك، وفي ظل محاكمة بعض من رموز نظامه وفي ظل فورة حماسة شباب مصر وأهلها وأملهم في الحرية، قد شهدا التحذير من التحديات التي تواجه الثورة، إلا أن الأسبوعين الماضيين قد حملا مجموعتين من المؤشرات لا بد من النظر إليهما معًا وبدون انفصال، فهما وجهان لعملة واحدة ويحملان ما هو أكثر من مجرد التحديات.

- المجموعة الأولى (وفق أولويتها من وجهة نظري): ألا تعوا يا أهل مصر مخاطر فوضى الحرية والحركات المضادة للثورة؟

في ظل استمرار الغياب الأمني الفاعل على الأرض، وفي الوقت نفسه الذي يستمر حضور قضية الأمن في خطابات الندوات والفضائيات (خاصةً بعد أحداث جهاز مباحث أمن الدولة -الخميس-الجمعة- السبت التي أعقبت مباشرةً استقالة أحمد شفيق)، تتصاعد أعمال ترويع المصريين.

كما تتوالى الاعتصامات والمظاهرات في جميع قطاعات الدولة، ثم امتدادها لتصبح طائفية وليست مجرد فئوية (بعد جريمة كنيسة أطفيح وأحداث



منشية ناصر)، في ظل انتشار التخويف من ظاهرة البلطجة بكافة مستوياتها (ابتداءً من الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وإغلاق الطرق، ومهاجمة أتوبيسات المدارس..)، وفي ظل تصدع قيم وقواعد العمل بين الرؤساء والمرءوسين على جميع المستويات، على نحو دفع بالبعض للتحذير من تفكك المؤسسات الكبرى الوطنية، حيث تحولت المَطالب بالتغيير تعبيراً عن الحرية إلى فوضى المطالب تعبيراً عن غياب «السلطة الرشيدة والمحترمة»، بل تعبيراً عن عدم احترام «السلطة» على إطلاقها، ودون تمييز بين سلطة فاسدين سياسيًا ماليًا ارتبطوا بالحزب الوطني وظلوا في أماكنهم، أو كانت سلطة شرفاء سياسيًا وماليًا، ودون تمييز أيضًا بين مطالب يمكن تحقيقها فوراً وبين مطالب آجلة ودون تمييز بين أساليب التغيير الغوغائية وأساليب التعبير السلمية..

وإذا كان البعض، خلال الأسبوعين الأولين بعد سقوط مبارك (١١/ ٢- ٢٥/ ٢) قد رأوا في هذا الوضع، تحركًا مضاداً للثورة مبعثه بقايا نظام مبارك (ولا أقول النظام السابق لأنه مازالت أركانه قائمة)، وإذا كان تحذير البعض من خطورة هذا الوضع قد اعتبر منذ أسبوعين من العلامات الكامنة عن معارضة الثورة، إلا أن التحذير الآن من هذه المؤشرات، لا بد وأن يصدر من أصحاب الثورة ذاتها ومن داخلها، مؤكدين مخاطر الثورة المضادة ومخاطر القابلية لها من جانب بعض من ناس مصر.

إذاً، في ظل هذه الحالة من الاختلال الأمني وعدم الاستقرار المجتمعي متنامية الظهور من حيث الاتساع والعمق، يبرز التساؤل: هل يرجع هذا إلى غياب الجهاز الأمني الرشيد في الشارع ومن ثم غياب «القانون» في

الشارع حيث سقطت هيبة الدولة حين سقط رأس النظام السابق وذراعه اليمنى أي الجهاز الأمني، أم أن هذه المرحلة المائجة بثورة المطالب والآمال قد أخرجت من المصريين، أو من قطاع منهم، كل ما تبقى لديهم من مخزون القيم السلبية: الأنانية والأثرة في ظل ضغوط الحياة المتزايدة نتيجة الأوضاع الاقتصادية؟ أم أن الجيش قد تباطأ في اتخاذ إجراءات حاسمة منذ البداية، كان من الممكن أن تحول دون كثير من هذه الملامح، إجراءات من قبيل تغيرات فوقية في القيادات سواء على مستوى الوزارة، المحافظين، رؤساء أجهزة الإعلام، قطاعات البنوك، الجامعات، والأهم تغيير جذري وسريع في الجهاز الأمني، على اعتبار أن ذلك كان مطلب جمعة التطهير.

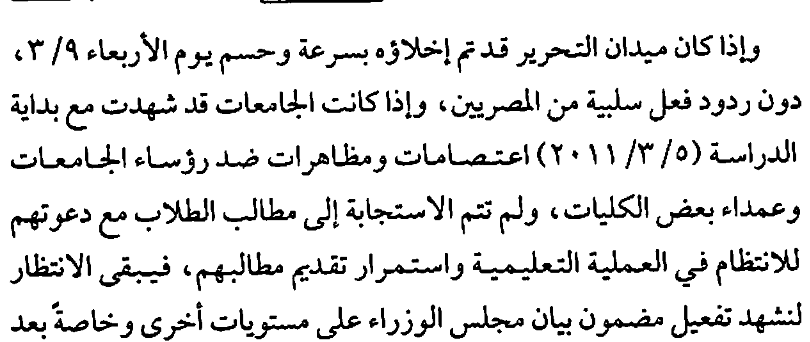
إن هذه المجموعة الأولى من المؤشرات من جهة ومن الأسئلة حول أسبابها من جهة أخرى، قد دفعت إلى تصاعد التحذير من أن ما يجري على أرض مصر لم يعد تفكيكًا للنظام السياسي السابق. ولكن أضحى يهدد أركان الدولة المصرية، بل ويهدد أركان المجتمع المصري ذاته بالتفكيك نتيجة فوضى الحرية من ناحية والتي اختلطت بترويع البلطجية المحسوبين على بقايا النظام الجديد. ولقد زاد من خطورة هذا الوضع -على الصعيد المجتمعي والمدني والشعبي- تفجر مطالب طائفية بصورة غير مسبوقة وغير متوازنة مع طبيعة الواقعة التي فجرتها وبالنظر إلى توقيتها وتزامنها مع بداية الحوار حول التعديلات الدستورية (كما سنرى لاحقًا).

ومن ثم، تدفع هذه المؤشرات للقول إن مواجهتها -الآنية- إنما تتطلب التفاعل الفوري والمتزامن مع الأبعاد الثلاثة التالية: عودة سريعة وقوية



للجهاز الأمني، قيادات جديدة في القطاعات المهمة يثق بها الناس وتكون قادرة على الالتحام معهم بأساليب غير تقليدية، تحرك أقوى للجيش وأسرع لتوسيع رقعة محاكمة رموز الفساد السياسي والمالي، ولضبط «الشارع المصري» من البلطجة الإجرامية والبلطجة السياسية، وأخيرًا دعوة أصحاب المطالب الفئوية إلى العودة للإنتاج وانضباط العمل مع الاعتراف بمشروعية مطالبهم والتخطيط لتحقيقها.

ولقد مثلت مبادرة د. عصام شرف رئيس الوزراء بالاجتماع علنًا وجزء من وزارته مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة (٩/ ٣)، مثلت نقلة مهمة حملت رسالة مهمة أفصح عنها البيان الذي صدر عن الاجتماع، كما أفصح عنها حديث لرئيس الوزراء. فالبيان ترجم مطالب نخب عديدة بتحرك أكثر حسمًا وسرعة، حيث نص على مشروعية استخدام المواطنين للقوة لحماية أنفسهم والمنشآت وتشديد العقوبات على البلطجية. وفي الوقت نفسه، أفصح رئيس الوزراء بصراحة ووضوح عن أمرين من ناحية: إن هناك ثورة مضادة ممنهجة ومنظمة ولا بد من مواجهتها بقوة حتى يتحقق الأمن الذي هو وسيلة وليس غاية في ذاته، وسيلة لتحقيق الاستقرار والإنتاج، وهما هدف حكومته التي أسماها حكومة الثوار، ومن ناحية أخرى أفصح عصام شرف عن مخاطر انتشار الفتنة الطائفية. وذلك في وقت استمر اعتصام مئات الأقباط أمام ماسبيرو، الذين لم يقنع معظمهم كل ما بذله عصام شرف بنفسه والقادة العسكريون والرموز الإسلامية والمسيحية، ناهيك عن تعهدات الجيش الواضحة.



وإذا كان ميدان التحرير قد تم إخلاؤه بسرعة وحسم يوم الأربعاء ٩/ ٣، دون ردود فعل سلبية من المصريين، وإذا كانت الجامعات قد شهدت مع بداية الدراسة (٥/ ٣/ ٢٠١١) اعتصامات ومظاهرات ضد رؤساء الجامعات وعمداء بعض الكليات، ولم تتم الاستجابة إلى مطالب الطلاب مع دعوتهم للانتظام في العملية التعليمية واستمرار تقديم مطالبهم، فيبقى الانتظار لنشهد تفعيل مضمون بيان مجلس الوزراء على مستويات أخرى وخاصةً بعد توالي نزول الأمن إلى شوارع القاهرة والإعلان المتتالي عن التحقيقات. فهل ستكون مصر مع جمعة الوحدة الوطنية وما بعدها أمام ملامح حالة أمنية جديدة؟ وكذلك حالة مجتمعية ترشد مطالب الثورة سعيًا نحو الاستقرار والإنتاج تفاديًا لانتكاسة اقتصادية ومجتمعية تطيح بالأخضر واليابس؟

- المجموعة الثانية: ألم تعتبروا يا نخب مصر أن السياسة من أعلى فقط لا تكفي وأن في العودة للاستقطاب الفكري والسياسي الإقصائي خطورة على الثورة؟

إذا كانت الحالة الأمنية وحالة الاعتصامات والمظاهرات والمطالب الفئوية والطائفية المستمرة كانت موضوع المجموعة الأولى من المؤشرات وحيث كان «أهل مصر» هم الفاعلون المتحركون، فإن المجموعة الثانية من المؤشرات تتجلى حول مجال أساس حظى باهتمام الجميع وكان الفاعلون (بأكثر من آلية ووسيط وعلى أكثر من ساحة من ساحات الفضاء العام، الفكرية والسياسية)، هم النخب الفكرية والسياسية وكان المستهدفون هم أهل مصر في حراكهم السياسي والمجتمعي غير المسبوق، وبالطبع فإن المجال خلال



الفترة من جمعة التطهير وحتى جمعة الوحدة الوطنية وما بعدها نحو جمعة الاستفتاء (١٨/ ٣)، المقصود هو «التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها».

فلقد اختبر هذا المجال أمورًا كثيرة واتسم بحالة متميزة، إلا أن الأهم هو أن الحراك من حول هذا المجال قد بدا، وكأنه منفصلا عن الحراك حول المجالين المدني والمجتمعي المشار إليهما سابقًا، وهذا هو مكمن الخطورة الأول، لأن التغيير الحضاري المنشود يتطلب الضفر بين ما هو سياسي دستوري وما هو مدني وشعبي، ومكمن الخطورة الثاني أن هذا الحراك بدأ بحوار هادئ حول التعديلات الدستورية فور الإعلان عنها، إلا أنه سرعان ما أفصح عن تجدد في الاستقطاب الإقصائي الفكري والسياسي بين النخب، وعلى العكس تمامًا مما قد تبلور من توافقات وانفتاح وتعارف خلال المشهد الثوري الأول (٢٥/ ١- ١١/ ٢)، وهو المشهد الذي سبق وأحيا الآمال في بناء تيار رئيس للجماعة الوطنية يقود عملية التغيير الحضاري، ويتكون من خلال عمليات حوار وطني رشيدة وممتدة.

وإذا كان هذا الحراك في حد ذاته محمودًا ومطلوبًا وقد بدأ الشعب المصري يمارس حريته، ويعبر عن لهفته للفهم حتى يقدر على الممارسة الديمقراطية السليمة، إلا أن هذا لا يمنع، بل يدفع إلى ضرورة مراقبة الحالة والتنبيه إلى مكامن الخطورة بقدر الإشادة بالإيجابيات. كيف؟

إن العديد من المؤشرات تساعد على شرح مكمن الخطورة المقصودة والتي أحاطت بالمشهد الثوري حول التعديلات الدستورية (من جمعة التطهير وحتى جمعة الوحدة الوطنية ونحو جمعة الاستفتاء).

من ناحية: الحراك اتسم في بدايته بحالة من الجدل أكثر منها حالة حوارية رشيدة. كما كان أقرب «للمونولوجات» المتزامنة أو المتعاقبة التي يتبارى فيها الجميع في مباراة صفرية إما بالرفض وإما بالقبول.

ولقد بدأ فريق الرفض مبكرًا، سواء بالحجج الكلية أو الانتقادات الجزئية للبنود المعدلة وخاصةً شروط اختيار الرئيس، وصولا إلى الدعوة الصريحة للتصويت بـ«لا».

ثم لحق بالمباراة، بعد تأخير (يحتاج لتحديد السبب) فريق الدفاع وخاصةً من أعضاء لجنة التعديلات ذاتها. والبداية كانت مع المستشار البشري، الذي أعاد حديثه العلني توجيه دفة الجدالات من التركيز على الجزئيات الفنية إلى ضرورة الاهتمام بالكليات.

حيث قدم في خطاب هادئ جمع بين حكمة وخبرة القاضي وبين رؤية المفكر وبين فقه التاريخ، قدم فلسفة التعديلات، مضمونًا وتوقيتًا وغاية. وسرعان ما نزل من بعده إلى الساحة تباعًا وبانتشار أفقي أعضاء اللجنة الآخرين.

وظلت الرموز الفكرية والإعلامية والسياسية المخاطبة لأهل مصر تكاد تقتصر إلى حد كبير على أصحاب الصوت العالي في انتقاد التعديلات بل تحول الانتقاد إلى حشد وتعبئة صريحة وواضحة للناس تدعوهم للاصطفاف حول رفض التعديلات.

ولقد جاء معظمهم هذا الحشد ممن استعادوا التنادي بما يسمى «الدولة المدنية»، أو بمعنى أصح الليبراليين من «العلمانيين» الذي يرفضون أو يستغلون أو يجددون الفزاعات مما أسموه «التيار الديني» أو الإخوان وعلى نحو أعاد التذكرة، ولو من بعيد بخطاب الحزب الوطني، وذلك في وقت لم يكّف الإخوان وغيرهم من الإسلاميين عن تقديم التطمينات السياسيةً وعن شرح مفهوم المرجعية الإسلامية والتذكرة بهوية المجتمع.

ولقد اقترن هذا الزخم وراء قول «لا» للتعديلات بزخم آخر، ألا وهو ما سمي الفتنة الطائفية، ولم يكن أخطر مشاهدها في قرية صول ولكن الأخطر هو ما حدث في منشأة ناصر وأمام ماسبيرو، وفي المقابل جاء زخم الإفراج عن عبود وطارق الزمر، بعد وقت قليل من تحذير رئيس الوزراء علنًا بوجود خطر ممنهج ومنظم من ثورة مضادة، وقبل وقت قليل من الإعلان عن حل جهاز أمن الدولة أو بمعنى أصح إعادة تشكيله ليصبح جهاز الأمن الوطني.

كل هذا في وقت توالت فيه مؤشرات أخرى عن إعادة تجميل بعض رموز النظام السابق من الإعلاميين (تامر أمين، عبد اللطيف المناوي) أو إعادة تجميل بعض رموز الحزب الوطني (محمد عبد اللاه، محمد رجب) أو إعادة تجميل جهاز الأمن في مجموعه (حديث رجائي عطية مع يسري فودة)، ثم إعادة تجميل رجال الأعمال بتسريب أفكار حول التسامح والعفو مقابل ردهم الأموال والاعتراف بالخطأ.

كل هذا جعلني أتساءل: ما الفارق بين الدعوة للمصالحة وبين ضرورة العقاب أولا أو الفارق بين دفاع عن الثورة المضادة وبين تقديم المبررات

والعوامل المفسرة لها؟ فلقد كانت صيحة المليونية يوم جمعة التطهير واضحة جلية ولكن لم يتم الاستماع إليها بقوة وبجدية .

هذا هو السياق الذي اقترن بانفراد من هاجموا التعديلات بالساحة أولا ، حتى لحق بالساحة أعضاء لجنة التعديلات ثم انضم إليهم وبقوة رموز فكرية وسياسية وقضائية ممن أفاضوا في شرح فلسفة ومنطق التعديلات ، ولم يصلوا إلا متأخرًا (بعد جمعة الوحدة الوطنية أي قبل أسبوع من الاستفتاء)، بالدعوة للتصويت بنعم للتعديلات . وهو الأمر الذي يستوجب التساؤل، بغض النظر عن حجج الفريقين لماذا هذا التأخر؟ لماذا لم تعد اللجنة نفسها لما بعد الإعلان عن التعديلات؟ لماذا لم يردوا إلا بعد تزايد الهجوم عليها قانونًا وسياسة؟ أوليس «التيار المدني» المدافع عن الديمقراطية هو الذي بدأ حالة الاستقطاب حين أخذ يحذر من أن المستفيد من انتخابات برلمانية (بعد قبول التعديلات) هم الإخوان وبقايا الحزب الوطني؟

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لماذا الزخم ولو المتأخر في الدعوة صراحةً وعلنًا لقبول التعديلات، وهي الدعوة التي لم تقتصر على الإخوان فقط؟

أرى أن السبب، وبناءً على خبرة تفاعلي ومراقبتي، كما أحسست به مع نفسي، هو أن الأمر لم يعد يقتصر على مواقف سياسية من تعديلات دستورية، ولكن أضحى الأمر، على ضوء كل ما سبق طرحه من مؤشرات، يتصل بمواقف معرفية وسياسية من قضية كلية ألا وهي هوية مصر : دولة ونظامًا ومجتمعًا .



بعبارة أخرى، كان المشهد السياسي العام، الذي سجلت بعض المؤشرات عن حالته عاليًا والمحيط بالجدال حول التعديلات إنما يطرح أكثر من سؤال عن العلاقة بقضية ظلت كامنة حتى الآن (تحت إيجابيات المشهد الثوري الأول) وهي قضية «الهوية» (ستكون موضع المشهد الثوري الرابع)، وخاصةً في ظل الجدال حول التعديلات الذي أفصح عن بوادر عودة الاستقطاب التقليدي في ظل النظام السابق والذي اكتسى بلغة استعلاء ممن تسموا «بالمدنيين» تجاه «الإسلاميين» كما صحبه التخويف من التيار الإسلامي.

هذا الاستقطاب سبق وأعطانا الميدان أملا في إمكانية تجاوزه كما أعطانا أيضًا أملا في المخزون الحضاري القيمي الإيجابي لدى الشعب المصري ومردوداته الفعالة مدنيًا وسياسيًا.

كل هذا أيقظ لدي، المخاوف، التي لا تعني التشاؤم ولكن التي تدفع للحذر والتنبيه من أن حرية الرأي والتعبير من أجل الديمقراطية لا بد لتكون رشيدة وتقودنا إلى تغيير حضاري -أن تتجاوز مجرد تغيير سياسي، لا بد وأن تتجاوز الانقسام والاستقطاب الإقصائي إلى حالة التوافق بين روافد تيار رئيس في الجماعة الوطنية. ذلك أنه بعد الميدان ليس من الممكن أو المطلوب أن يظل العلمانيون أو القوميون أو اليساريون أو الإسلاميون أو الوفد أو الناصري أو التجمع.. على ما كانوا عليه قبل ٢٥ يناير. فهل تعي نخب مصر هذا الوضع؟ إذًا لماذا الرغبة في تأجيل ممارسة الديمقراطية حتى تستقوي بعض التيارات وتستعيد تشكيل نفسها؟ أليس هذا تقييدًا لممارسة

الديمقراطية انتظاراً لما ستأول إليه بعض القوى؟ وماذا لو لم تتمكن من ذلك؟ إلى متى يظل الانتظار؟ أنا هنا أردد نفس ما أفصح عنه البشري قبل الاستفتاء بيومين، وأضاف إليه ما يلي:

- المرحلة الراهنة من الزخم الثوري هي الأفضل للقوى الجديدة وليس بعد عام ونصف العام.
- وأن ما لم تفعله الأحزاب التقليدية من قبل لتدعيم وتوسيع قواعدها، هل بمقدورها أن تفعله في عام ونصف العام من الآن؟
- إن النخب السياسية والإعلامية بعيدة عن حس الناس والشارع، بل وعن روح ثورة ٢٥ يناير ذاتها.

إذاً، وعلى ضوء كل ما سبق، ألم يكن ميدان التحرير إلا لقطة ساكنة لم تنتقل إلى كامل المجتمع المصري، والسياسيين المصريين؟ هل هذا الاستقطاب السلبي من جديد على عكس روح ميدان التحرير، هو نتاج ما أسماه إبراهيم البيومي «الأحزاب الطائفية المضادة للثورة»؟ أم هي سمات هيكلية مازال أمامنا الكثير لنغير منها، لدى «القادة التقليديين» بعد أن قدم شباب التيارات المختلفة قدرة على فتح الأبواب وتخطي الحدود بين المعسكرات السياسية والفكرية؟

فهل ما يجري بين الناس، وينتقده الساسة من أعلى، يفعله هؤلاء الساسة أيضًا ولكن على نحو آخر؟ وما الضابط لذلك القيد؟ وما الذي يضمن عدم تفاقم هذا الاستقطاب الجديد؟ هل فترة انتقالية أطول كما يريد

بعض الداعين لرفض التعديلات، أم فترة انتقالية أقصر يحتكم فيها الجميع إلى صناديق نزيهة لعلها تعكس حقيقة «هوية الناس»؟

ومهما كانت نتيجة الاستفتاء فمازلنا في حاجة أكثر إلحاحًا وأكثر سرعة لما سبق المطالبة به، خلال المشهد الثوري الثاني (الأسبوعان الأول بعد رحيل مبارك، من جمعة النصر وحتى جمعة التطهير).

خلاصة القول:

وبالنظر إلى حوارات الفضاء العام في مصر على جميع المستويات حول مجموعتي المؤشرات السابق طرحهما، وبالنظر إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير البلاد، وكذلك مجلس الوزراء، نجد أن الحوارات الوطنية إنما تركز على المجموعتين ولكن منفصلتان ودون ربط مباشر بينهما، على ما في ذلك من خطورة.

وتنبع هذه الخطورة من الاعتبارات التالية:

أ - النخب المصرية الفكرية والسياسية مازالت أسيرة المنظور التقليدي للسياسة الذي يركز على العلوي، بل وينطلق منه باعتباره ذا الأولوية ومنه تتحدد بقية الأمور وتتشكل، دون نظر فيما يمكن أن يحدثه السفلي من انقلاب وما يصدر عنه من معوقات تجعل من هذا العلوي شكلا بدون روح.

كذلك، فإن الحديث في «العلوي» هو حديث في «السلطة والقوة» بمفهومها التقليدي أيضًا: ما مناطها؟ وما مركزها؟ وما آلياتها، السلطات

الثلاث فقط أم مناطات أخرى؟ وكيف يمكن أن يترجم ذلك في الدستور الجديد؟

ب- أن بعضًا من الناس في الشارع المصري، يمارسون سلطاتهم، كما يدركونها في ظل مناخ «الحرية» الطاغي الآن، ناسية أو متناسية أو جاهلة أو غير واعية، أن حرية بدون قانون هي فوضى وأن عدم التمييز في المطالب الفئوية الطائفية بين ما هو آني وما هو آجل، إنما يمثل «انتهازية ونفعية ضيقة»، وأن تحقيق المطالب يقتضي تنظيم الجماعات الفئوية المختلفة (مهنية وغيرها..) وتدعيمها، وأنه مهما كانت مبررات هذه المطالب ومشروعيتها، إنما لا يجب أن تكون على حساب تماسك الدولة والمجتمع. وإذا كان إدراك جميع هذه الأمور هو من طبائع الأمور في الأوقات العادية ولدى ناس على قدر من العلم والعمل، إلا أننا ننسى أن نظام مبارك قد ترك نصف شعب مصر تحت خط الفقر يعاني الكثير الذي يحول دون صفاء الرؤية والإدراك والوعي (وصدق عمر بن الخطاب حين قال: لو كان الفقر رجلا لقتلته) ونصف هذا النصف يعمل في مؤسسات وهيئات وأجهزة حكومية تمثل عصب إدارة الدولة، مما يعني أن هذا العصب معطوب من ناحيتين، ما انُتقد به دائمًا من بيروقراطية، وما ينتقد به الآن من تدفق اعتصامات فئوية سريعة ومتسعة تعوق الإنتاج.

جـ- هناك مساحة ثالثة حية وناشطة وواعدة ومتفانية، لا تنسى مطالبها ولكنها في الوقت نفسه لا تنسى العمل والإنتاج بجميع الأشكال سواء كان إنتاجًا ماديًا أو معنويًا. وأقصد بهذا قطاع «العمل المدني» الطوعي الذي

نشط نشاطًا كبيرًا والذي مازال يمثل روح نموذج الثورة ويجتهد لتدعيمها وتوسيع نطاقها.

د- المساحة الرابعة هي جهاز الخدمة الإدارية والمدنية، وهي ناشطة سلبًا، وفي حاجة لاهتمام وتركيز عليها، ولكن بالطبع في المدى الوسيط وليس الآني. وإن كانت تتطلب الاستجابة الفورية لبعض مطالبها المشروعة الممكن تحقيقها آنيًا (الإعلان عن حد أقصى للأجور مثلا).

بعبارة أخيرة: إن ضغط الأحداث خلال الأسبوعين الأخيرين من جمعة التطهير إلى جمعة الاستمرار ثم جمعة الوحدة الوطنية، قد بين شدة الاستقطاب بين هذه المساحات الأربع، في حين أن التغيير الحضاري المنشود مع الثورة يتطلب العمل على المستوى الآني والتخطيط للآجل على نحو يربط بصورة متكاملة بين المداخل الأربعة، وإلا سيصبح تغييرًا منقوصًا. هكذا يجب أن تكون الرؤية وما يخرج عنها من سياسات وبرامج بعد انتهاء ما يُسمى المرحلة الانتقالية. ولهذا؛ جاء عنوان المشهد الثالث الثوري: كما هو موضح عاليًا.

وفي الخاتمة، يجدر القول إن موطن الالتقاء بين تفاعلي مع الساحتين: المدنية والسياسية، بل ودعوتي لعدم الفصل بينهما، هو أن كلاً منهما لا بد وأن يستهدف الآن: الاستقرار والإنتاج، فالأمن والأمان لازمان وكذلك قبول التعديلات الدستورية ضروري أيضًا، باعتباره أفضل المتاح الآن، من أجل الاستقرار والإنتاج، ولذا فلنظل جميعًا ثائرين ولكن نبني أيضًا ونصون في ظل تعارف وانفتاح. ولعل الأيام القليلة السابقة على جمعة الاستفتاء قد حملت نسمات طيبة حيث ظهر الحوار، وليس «المونولوج»، بين أنصار

التعديلات والرافضين، والأهم أن الجيش قد دخل في هذا الحوار العلني، من على موقعه على شبكة التواصل الاجتماعي، ومن خلال أحد وسائل الإعلام المرئي؛ حيث شارك اللواء ممدوح شاهين في «١٥/ ٣/ ٢٠١١» مع المستشار سامي ماهر أحد أعضاء لجنة التعديلات في مناظرة علنية مع د. عمرو حمزاوي. فضلا عن دوائر حوارية أخرى في اليوم نفسه ضمت إحداها عصام العريان من ناحية ومنى ذو الفقار ود. عصام شيحة ود. جابر نصار من ناحية أخرى. كما ضمت دائرة أخرى عصام سلطان من ناحية ود. عمرو الشوبكي ود. نهى الزيني من ناحية أخرى، وضمت ثالثة في ١٦/ ٣ د. أحمد أبو المجد وضياء رشوان من ناحية وأيمن الصياد ووائل من ناحية أخرى. وجاءت كلمات طارق البشري في اليوم نفسه كاشفة عن خريطة الانتماءات السياسية للاتجاهات الرافضة أو الموافقة على التعديلات. ولقد تدعمت الآمال في مزيد من الحوار تجاوزًا للاستقطاب مع مبادرة القوى الوطنية في ١٦/ ٣، التي أعلنت بيانًا يتضمن توافقها على المبادئ الخاصة بالداخل والخارج. فكيف ستؤثر هذه النسمات الطيبة على نتيجة التعديلات؟

وكان الحاضرون الغائبون طوال المشاهد الثلاثة السابقة هم الاقتصاد، والسياسة الخارجية للثورة، وهوية مصر.. وسيتم الاقتراب منهم في المشاهد التالية.

الحمد لله

القاهرة، الأربعاء ١٦/ ٣/ ٢٠١١

●●●



المشهد الرابع

هوية مصر: الدولة والنظام والمجتمع

كيف امتد سجال الاستفتاء إلى هوية مصر؟ ومن المسئول؟

يشهد تاريخ مصر أن هويتها ظلت حاضرة دائمًا في حوارات الفكر السياسي المصري (بل العربي والعالمي)، وخاصة خلال مراحل الانتقال من عصر إلى عصر، وهي جزء من هوية «الفضاء العربي والفضاء الإسلامي». وقد كانت التحولات في مصر ومن مصر ونحو مصر دائمًا في قلب تحولات هذين الفضاءين تأثيرًا وتأثرًا، وكانت دائمًا قضية الهوية في القلب من هذه التحولات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي ارتباطاتها بالأبعاد السياسية والاقتصادية والمجتمعية على حد سواء.

ولعلنا نتبين ما سبق، على ضوء استدعاء حوارات الوافد والأصيل، التراث والمعاصرة، الخصوصية والعالمية، التقليدية والحداثة، الإسلامية/ العلمانية، الإسلامية/ العروبة. ولعلنا نتذكر أيضًا مفاصل تاريخية فارقة على هذه الحوارات خلال القرنين الأخيرين. على الأقل، الحملة الفرنسية، الاحتلال البريطاني، ثورة ١٩١٩، ثورة ١٩٥٢، وأخيرًا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ولعلنا أيضًا نستطيع أن نميز في حوارات الفكر السياسي بين تيارات متنوعة وبين خريطة الحركات والقيادات السياسية وتوازنات القوى فيما



بينها وبين النظم الحاكمة في مصر والقوى الخارجية المؤثرة في السياسة المصرية داخليًا وخارجيًا.

إن تراكم أنماط هذه الذاكرة ودلالاتها، لا بد وأن يكون حاضرًا ونحن نتحدث الآن، بعد ثورة ٢٥ يناير عن هذه القضية -الهوية- بل لا بد وأن يكون حاضرًا ونحن نتساءل: متى ولماذا بدأت هذه القضية في الظهور؟ وهي التي ظلت كامنة طوال المشهد الثوري الأول والثاني، أو بمعنى أصح ظلت حاضرة على نحو إيجابي، حيث إن نموذج الثورة من ميدان التحرير كان نموذجًا حضاريًا وصفه البعض بأنه تعبير عن أقصى أشكال هوية مصر اكتمالا؛ ذلك لأنه -كما أشير في المشهد الثاني- قضية هوية مصر لا تختص بالمجتمع فقط ولكن بالنظام العام، وهي ليست هوية الحكومة ولكن توجه حضاري عام على ضوء تاريخ وثقافة شعب مصر، وهو توجه حضاري عربي إسلامي. وإذا كانت هوية الدولة قضية أكثر تركيبًا من مجرد العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فإنه يجب الاقتراب منها بمنهج متعدد المداخل؛ تاريخي، جغرافي، ديمجرافي، ثقافي، ديني. فإن فهم طبيعة الهوية (مصادر) ومحتوى وكعملية تطورية ذات نواة صلدة) ضروري لفهم تداعياتها على مجالات عدة: الخصوصية الثقافية، المواطنة، النظام العام، وكذلك دوائر السياسة الخارجية ودوائر الانتماء. وقد يسقط فهم هذه المجالات في مناحي اختزالية جزئية إذا ما انطلق من المنظورات التقليدية (الحداثية)، وقد ينحى منحى آخر -حضاريًا- إذا ما انطلق من منظور حضاري رحب يتجاوز الثنائيات المتضادة.

وتبين المؤشرات خلال المشهد الثوري الأول أن قضية الهوية لم تقفز إلى السطح ولم تنعكس في الأهداف المعلنة، إلا أن المشهد الثوري الثاني بدأ يسجل بعض هذه المؤشرات، والخاصة بالعلاقة بين المسلمين والمسيحيين وذلك من مدخل وضع الإخوان والسلفيين، ويقول البعض إن جمعة النصر التي كان الشيخ القرضاوي إمام صلاتها هي التي استدعت على السطح هذا الفهم لموضع هوية الدولة من الثورة؛ حيث رأى البعض في إمامة الشيخ للصلاة اتجاه الثورة توجهًا دينيًا -وفق قوله- إلا أن هذا الاقتراب من هوية الدولة هو اقتراب تجزيئي تفكيكي وعلماني لا يفهم طبيعة الثورة ذاتها. وسرعان ما جاءت أحداث البحرين وليبيا لتبين بعدًا آخر لهذه القضية، ألا وهو دائرة انتماء مصر الإقليمية (العربية) ومدى التفاعل بينها وبين الدائرة العالمية، ناهيك عن الوطنية بالطبع.

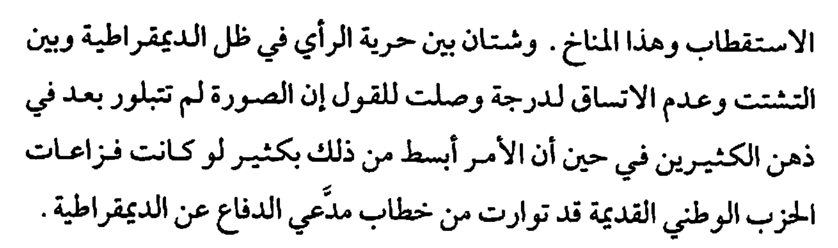
إذًا، كيف ظهرت هذه القضية، ولماذا؟

وما دلالاتها في هذه المرحلة الانتقالية؟ وما مآلها؟

كانت جدالات ثم حوارات «التعديلات الدستورية» ولمدة أسبوعين (من جمعة الاستمرار إلى جمعة الوحدة الوطنية إلى جمعة الاستفتاء) ساحة لظهور هذه القضية، على نحو ضمني في البداية، ثم على نحو ظاهر وصريح حين اتضحت طبيعة التيارات السياسية المصطفة وراء (نعم) أو (لا) للتعديلات، وحين تحولت مواقف المدافعين عن (لا) من مجرد الاعتراض على مضمون البنود المعدلة إلى الحديث عن الكليات، أي توقيت التعديلات

والخطة الزمنية للتغيرات بعد الاستفتاء والتي تقرها هذه التعديلات ومآل الساحة السياسية في ظل تنفيذ هذه الخطة. هنا، تجلت واتضحت مآلات أخرى، وخاصةً من واقع المخاوف والفزاعات التي امتلأ بها خطاب المدافعين عن (لا) للاستفتاء. ومن أهم هذه المخاوف انفراد القوى المنظمة، أي التيارات الإسلامية، في وقت لم تستكمل فيه القوى الجديدة تشكيلاتها ولم تستعد القوى المنظمة الجزئية القديمة عافيتها. والخطير أن هذه المخاوف قد اقترنت باستعلاء «مدني ليبرالي» نحو ما هو إسلامي، بشكل يستبطن أن الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تستقيم مع «الديني». والجدير بالذكر أن الموافقين على التعديلات برز خطابهم الداعي إلى «نعم» كرد فعل لصعود خطابات المدافعين عن «لا»، والتي اقترنت بهجوم على «التيار الإسلامي» باعتباره حليف الحزب الوطني والمستفيدين من التعديلات.

ولقد كشف الأسبوع السابق على الاستفتاء كيف تحول الموافقون على التعديلات إلى مدافعين عن «التيارات الإسلامية» في إطار الدفاع عن التعدد والتنوع والتداول من جهة، كما تحولوا من جهة أخرى إلى محذرين من مخاطر هذا الاستقطاب الجديد الذي يفجره الرافضون للتعديلات. ومع الاعتراف بأن ليس كل الموافقين على التعديلات من التيارات الإسلامية أو بقايا الحزب الوطني، وأن ليس كل الرافضين لها من التيار التقليدي العلماني ليبراليا أو يساريًا، إلا أنه يجب القول إن الحوارات المعلنة في الفضاء العام والتي تستهدف الناس ولا تمثل كل الناس هي التي خلقت هذا



الاستقطاب وهذا المناخ. وشتان بين حرية الرأي في ظل الديمقراطية وبين التشتت وعدم الاتساق لدرجة وصلت للقول إن الصورة لم تتبلور بعد في ذهن الكثيرين في حين أن الأمر أبسط من ذلك بكثير لو كانت فزاعات الحزب الوطني القديمة قد توارت من خطاب مدَّعي الدفاع عن الديمقراطية.

فإن الحاضر الغائب في هذه المواقف (الداعية للاستفتاء بلا) كان كيفية التأثير في هوية «النظام» بدعوى أن «المدنية» هي جوهر الديمقراطية. علمًا بأن المدنيـة المقـصـودة لدى أصـحـاب هذه المواقف هي العلمـانيـة، في حين أن «الموافقون» على التعديلات قد استدعوا التلازم بين «الهوية» وبين الديمقراطية.

وبدون تكرار الحديث عن مؤشرات سبق ذكرها في المشهد الثالث، يجدر القول إن قضية «الهوية» لصيقة بقضية الحرية والعدالة الاجتماعية. ويكفي هنا طرح الأسئلة التالية التي يجب أن تحكم التفكير في هذه القضية الآن على ضوء السياق المحيط بها، بل ويجب أن يتحدد توافق حول المفاهيم المتصلة بها:

١- ما المقصود بالدولة المدنية؟ وما المقصود بالتيار الديني؟

٢- ما الفارق بين «الإسلام السياسي» وبين السياسة من مرجعية إسلامية، أو المجتمع أو الاقتصاد.. من مرجعية إسلامية؟

٣- ما العلمانية المقصودة، وهي ذات أشكال مختلفة؟

وما النمط الذي لا بد وأن يستجيب لهوية المجتمع، بفرض أنها أضحت هوية للنظام؟

٤- ما الفارق بين هوية الدولة، المجتمع، النظام السياسي؟

٥- وما الفارق بين هوية المجتمع وهويات التيارات السياسية؟

٦- ما الفارق بين مواقف النخب والتيارات ومواقف «الأهل» والناس؟ وما درجة تعبير كل من «التيارات» السياسية عن «الأهل»؟

٧- هوية المجتمع ثابتة، وهل هوية النظام متغيرة؟ وهل هوية المجتمع محسومة لدى «الناس» أم مختلف عليها؟ وهل هوية النظام هي المختلف عليها بين التيارات السياسية؟

٨- وهل الدستور يحدد هوية المجتمع أم هوية النظام؟

٩- هل يمكن أن تكون هوية النظام بعيدة عن هوية المجتمع؟

١٠- ومن الذي يحدد هوية الدولة والمجتمع والنظام في الدستور؟ وما وزن النخب مقارنةً بالأهل؟

إن هذه الأسئلة راوحتني كأستاذة في العلوم السياسية (من منظور حضاري) أثناء متابعتي الجدالات والحوارات والمونولوجات والمناظرات بين النخب في الفضاء العام (الإعلام والندوات والمحاضرات).

وقد كان دافعي لتسجيلها هو ملاحظتي مدى الارتباك أو الانفعال الذي ساد هذا الفضاء، سواء من حيث الإعلان صراحةً أو التنويه ضمنًا عما هو كامن وراء قبول أو رفض التعديلات، كذلك ما يمكن أن تحدثه المفاهيم المستخدمة (المدني، التيار الديني. .) من ارتباك لدى «الأهل» الذين يريدون

الحراك والخروج من صمتهم فإذا بهم أمام نخب تفتعل جدالا يدلي فيه بصوته كل من يعرف ومن لا يعرف وعلى الملأ، في الإعلام الذي تبارى «لخدمة الثورة» ولكنه في الواقع تبارى في إرباكها بحجة «حرية الرأي وتعدده» وهو الأمر الذي جعلني أكرر التساؤل: هل المرحلة الحالية من الثورة تحتمل هذا الاستقطاب السياسي في وقت مازالت فيه التحديات الآنية تواجه الثورة على مستوى الشارع المصري؟

وفي مقابل هذه الظاهرة الصوتية المربكة والمشتتة، كنت أرى الذين يصبون طاقاتهم في العمل المثمر لتدعيم قيم الثورة وتوسيع نطاقها، ولا يهدرون طاقاتهم في جدالات سياسية مجردة، وهم يعتقدون أن نموذج الثورة الحضاري قد حسم أي نقاش حول «هوية مصر» لأنه جسد نموذجًا حضاريًا يأمل كل مصري أن يكسو وجه مصر كلها، أو بمعنى أدق أن تستعيد مصر هذا النموذج الذي هو نموذجها الأصلي، لأنه نموذج أهلها وليس نموذج نخبها. ولهذا تساءلت: كيف يمكن الجمع بين العمل المدني والعمل السياسي على التوازي لأن كل منهما في حاجة للآخر، ولكن في مناخ صحي لا يستعيد آثام مناخ نظام مبارك؟

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة وبمعنى أدق لحفز الإجابة وتنظيم حوار منظم علميًا وفكريًا وسياسيًا حول المفاهيم المتصلة والتعريفات الإجرائية اللازم تقديمها للناس، في حراكهم المتميز للفهم وللممارسة، كل ذلك سعيًا «لتحديد» «المخاوف» والتفكير في التطمينات، سأكتفي هنا بالإحالة إلى

نتائج حلقة عصف ذهني مهمة نظمها مركز الحضارة، وكانت تحت عنوان «هوية مصر: الدولة والمجتمع» (*) وهي كما يلي:

«جددت ثورة الخامس والعشرين من يناير الجدل حول هوية مصر بشكل صريح وضمني، وهو ما وضح في تصاعد الخطاب العلماني بمكوناته الليبرالية واليسارية برفض التعديلات الدستورية التي تمهد إلى إجراء انتخابات نزيهة وصياغة دستور جديد بعد هذه الانتخابات، بالإضافة إلى ما وقع من حوادث فتنة طائفية بعد أن سعد الجميع بتلاحم جميع مكونات الشعب في ميدان التحرير، ودعوة قلة -وإن كانت ذات صوت عال عبر الإعلام بأشكاله المختلفة عبر حملات منظمة- إلى تغيير المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع. وهو الأمر الذي يستهدف النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر: إسلاميتها وعروبتها.

ومن الضروري تأكيد أن الحديث عن الهوية المصرية لا ينحصر في مسألة الدين (مسلم / مسيحي). فالهوية لا تقتصر على الجانب الديني بل هناك التاريخ واللغة والثقافة والفكر والقيم الحاكمة التي ارتضى المجتمع أن تحكم سلوكه وتوجه مساراته. فالقيم هنا هي موجهات السلوك وضوابطه

(*) أعد هذا التقرير أ. محمد كمال محمد، نتاجًا لحلقة عصف ذهني عُقدت في مركز الحضارة للدراسات السياسية أدارتها أ. د. نادية مصطفى، وحضرها عدد من الأساتذة وشباب الثورة والباحثين منهم: أ. د. سيف الدين عبد الفتاح، د. هبة رءوف، د. حسين القزاز، د. معتز عبد الفتاح، أ. توفيق غانم، أ. هشام جعفر، أ. مدحت ماهر، أ. وسام فؤاد، أ. نجوان الأشول، أ. عبد الله عرفان، أ. سمية عبد المحسن، أ. شيماء بهاء الدين.



وموازينه، وحامية البناء الاجتماعي ومفعّلته. كما يجب التمييز بين عدة مستويات عند الحديث عن الهوية: هوية الدولة، هوية المجتمع، هوية النظام السياسي. فالقول بأن الديمقراطية والليبرالية والعدالة والمدنية والنهضة، هي التي يجب أن تشكل ملامح هوية مصر الآن وجهة نظر تتعلق بهوية النظام السياسي، كما أن المكونات الخمس تحتاج لمن يملأ مضامينها، والذي يجب أن يحددها هو التيار الرئيس بما يحمله من تاريخ وثقافة وفكر، يتمثل هذا التيار الرئيس في الجماهير ونخبتها المنطلقة من ثوابت هذه الجماهير والمعبرة عنها. فمن يصوغ هوية النظام السياسي هو هوية المجتمع والدولة، وعكس هذه المعادلة معناه معاداة الهوية الأصلية للملايين وهو ما مثل أحد أسباب الثورة المصرية حيث سعى النظام السابق حثيثًا لطمس هوية الشعب فلم يكن معبرًا عنها في توجهاته وسياساته الخارجية والداخلية.

وقد أكدت وكشفت ذروة الثورة (٢٥ يناير- ١١ فبراير) عن النواة الصلبة الحاضنة لهوية مصر بكل تنوعاتها ومشاربها. فالغالبية العظمى التي شاركت في الثورة تعبر عن مجتمع مصري متدين -بمسلميه ومسيحييه- عروبي، يستوعب جميع ألوان الطيف السياسي من الليبراليين واليساريين.

وضح ذلك في مواعيد المليونيات في أيام الجمعة وإقامة الصلوات في ميدان التحرير، ومشاركة مسيحيين من الكاثوليك والإنجيليين أقاموا صلواتهم في الميدان، بالإضافة إلى بعض الأرثوذكس، مع تذكر منع البابا شنودة لطائفته من المشاركة صراحة وتأييده للرئيس المخلوع وقوله له «احنا معك» على شاشات التليفزيون، كما أن مشاركة المسيحيين في باقي

المحافظات في الثورة كانت مشاركة ضئيلة للغاية، وانعدمت في معظم محافظات الصعيد خصوصًا أسيوط. أما العروبة، فاتضحت في استلهام الثورة التونسية ودعم الثورة الليبية معنويًا وماديًا بالمساعدات الطبية فيما بعد.

تجاوزت الثورة في تلك الفترة الفصل المفتعل بين مكونات الشعب المصري، فتجاور رقيق الحال قاطن الأحياء الشعبية مع ميسور الحال من أهل الأحياء الراقية، وشارك في الثورة أهل العاصمة والأقاليم من خلفيات ثقافية وفكرية ومجتمعية وسياسية متعددة، تناغمت وانسجمت في عمل ثوري مبدع.

هذه الحالة مثيرة للإعجاب، لكنها عند أغلبية المتابعين لم تدم، بوصفها لحظة فريدة استثنائية أو (إتيكيت) ثوري تنازل الكل فيه عن تحفظاته ضد الكل، وليس تغييرًا جذريًا في الرؤى عند الجميع. إدامة هذه اللحظة الاستثنائية وجعلها طبيعة أمر يحتاج إلى جهد كبير، فالزخم الثوري في ميدان التحرير لم ينتقل بعد إلى المجتمع، ونحتاج إلى جهد منظم وعمل مخطط يتعلق بالتحول المجتمعي حتى لا ينفك المجتمع عن الثورة.

هذا الجهد المطلوب من جميع الأطراف تتحمل الأغلبية الجزء الأكبر من مسئوليته، من خلال إدارة حوار مجتمعي على أرض الواقع يتمثل في العمل المشترك في القضايا المتفق عليها، وهي قضايا تنموية ذات طبيعة عملية مترجمة للمحتوى المتفق عليه من شعار الثورة: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، ودور الأقلية يتمثل في المشاركة في البناء و عدم الاستفزاز غير المبرر بزعم أن من لم يأخذ الآن شيئًا فلن يأخذ شيئًا فيما بعد. وهو منطق التفاوض لا منطق الحوار. الحوار يحكمه وعي بمصلحة عليا، أما التفاوض



فهو سعي للمصلحة الخاصة الفئوية في مباريات قوى. وفي هذا الإطار، فإن رفض التعديلات الدستورية يخفي وراءه ترتيب يريد أن يحدد علاقة الدين بالدولة مرة واحدة وللنهاية لصالحه وفقًا لتصور خاص به في مواجهة إرادة الشعب، أي احتكار الحكم على التعديلات وهي معروضة لاستفتاء شعبي.

وينبغي التنبه إلى أن عدم استمرار الحالة التي ولدتها الثورة من تلاحم القوى المختلفة لا ينفي أن كميات من الطاقة والفاعلين قد دخلت المجال العام السياسي. وتحركت مراكز الثقل لتتجاوز القوى التقليدية ولم تنفها، لكنها صبت في عافية النواة الصلبة للهوية المصرية. فالشباب اليوم يقدم نموذجًا مهمًا وجديدًا بمرجعية متجاوزة، تتماهى في الهوية المصرية المتدينة المنفتحة.

إن مقولة النواة الصلبة الحاضنة: الإسلام والعروبة لا تعني أن الهوية أمر ناجز، بل إن مفاد وجود نواة يعني لزوم وجود دوائر متنوعة متراكبة غير متنافية تحتضنها وتظللها وتحتفي بها النواة الأساسية؛ لأن تلك الدوائر إثراء لها. فالإسلام يمثل عقيدة للمسلم، وحضارة للمسلم وغير المسلم، باعتبار أن الحضارة الإسلامية العربية شارك في بنائها المسلمون والمسيحيون وغيرهم من أديان وأعراق مختلفة، وهي التي تمثل الإطار الجامع لهذه المكونات. تلك الهوية ليست إقصائية استقطابية فضلا عن أن تكون مفجرة للصراعات فيما يصفه البعض بأنه «هويات قاتلة» إشارةً إلى ما يثيره الانتماء الديني من صراعات ووجوب تنحيته جانبًا، فإذا كان مثير للصراع فينبغي تجنبه، وهو دفن للرءوس في الرمال خصوصًا إذا ما طُلب ذلك من طرف واحد وهو في حالتنا المسلمين، في حين أن الآخرين ينزلون الشارع ويعتصمون حاملين رمزهم الديني.

وصفوة القول: إن الثورة أكدت لب هوية الأغلبية الصامتة التي أعلنت في جلاء: مركزية الإسلام والعروبة في هوية مصر، وأن العروة الوثقى التي تنعقد حولها هويتنا هي أن تكون مصر حرة مستقلة قوية. وهي هوية ذات مرجعية، وشرعية، وجامعة، وفعالة، ودافعة للعمل. وهذا هو السبيل للخروج من الاستقطاب ما بين النخبة -فالجماهير حسمت هويتها- عبر صياغة خطاب للهوية من خلال مبادئنا وقيمنا وإطار واسع جامع، وهذه الجماهير تستحق أن تجرى هويتها الإسلامية العربية في الدستور بجميع مواده -وليس الثانية فقط- والقوانين والسياسات مجرى الماء في الورد عبر منظومة قيمه من أجل تحقيق الحرية والعدل والكرامة. وهنا، يمكن أن تلتقي النخب الإسلامية والاشتراكية والليبرالية».

هذا، ولم يكن يخفى عني، طوال متابعاتي أحوال مصر من مدخل «الهوية»، ثمانية حضارية غير مسبوقة، وأقصد بها ثمانية أيام الجمع التي توالت على شعب مصر واحتضنت أحرار مصر، ولا بد من التأريخ للثورة من خلالها. وهي: جمعة الغضب ٢٨/ ١، جمعة الرحيل ٤/ ٢، جمعة الصمود ١١/ ٢، جمعة النصر ١٨/ ٢، جمعة التطهير والخلاص ٢٥/ ٢، جمعة الاستمرار ٤/ ٣، جمعة الوحدة الوطنية ١١/ ٣، جمعة الاستفتاء ١٨/ ٣.

وحين قفزت برأسها قضية الهوية خلال الأسبوع الأخير قبل الاستفتاء، تساءلت: ما الدلالة الحضارية لهذه الثمانية بالنسبة لقضية «الهوية»؟

وبقدر ما كنت أجيب أحيانًا بأن هذه الدلالة قوية وتحسم كل شكوك وما قد يترتب عليها بالنسبة لأمور كثيرة، بقدر ما كنت أبحث عن «المخاوف»



التي قد تسببها هذه الدلالات لدى البعض من أصحاب المرجعيات الأخرى، وعن الضمانات اللازم توافرها حتى لا يشعر أصحاب أي مرجعية بالمخاوف في هذه المرحلة الانتقالية، شريطة ألا يبتدعوها أو يضخموها لأغراض «سياسية أنانية» ولكن يطرحوها للتشارك لأغراض التوافق الوطني الذي هو النواة الصلدة الأساسية لأي نظام عام ينتظم الجميع في إطاره -مهما كانت مرجعياتهم- محدداً قواعد التنافس والتداول في إطار هذا التوافق، دون وصاية من أحد على أحد وبدون إقصاء من أحد لأحد.

فهل تخلصنا من فزاعات الحزب الوطني ونظام مبارك عن التيار الإسلامي كله، وليس الإخوان فقط، لنسقط في الفزاعات نفسها ولكن يرفعها هذه المرة «ثوار» وباسم الثورة التي جاءت للحرية والكرامة والعدالة للجميع؟ فهل يصبح الإسلاميون عن بكرة أبيهم من جديد موضع اتهام؟ ولمصلحة من؟ والأعجب أنه يتم الربط بين الإخوان وبين الحزب الوطني كضاغطيْن من أجل «نعم» للتعديلات؛ فأي حزب وطني يقصدون؟ وألا يتذكر أصحاب هذا الربط من أهل اليمين وأهل اليسار كيف نسقوا هم من قبل مع الحزب الوطني مستبعدين «الإخوان» مما سُمي الحوار الوطني تحت رعاية نظام مبارك؟

ولهذا كله؛ يجب أن نتصدى بجدية وعلمية وبدون هوى لقضية الهوية في ارتباطاتها بقضيتي الحرية والعدالة الاجتماعية.

الحمد لله

القاهرة، السبت ١٩/ ٣/ ٢٠١١م.

●●●